الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/27/4(Part II)
27 February 2012
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة السابعة والعشرون
بيروت، 7-10 أيار/مايو 2012

البند 5 (ب) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا

التحضيرات لمؤتمر ريو+20 في المنطقة العربية

موجز

تقدّم هذه الورقة معلومات أساسية ترتكز عليها المناقشات التي ستجري خلال حلقة الحوار حول التحضيرات الجارية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) في المنطقة العربية، والمقرّر عقدها في إطار الدورة السابعة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

وكانت الإسكوا قد قامت خلال العامين الماضيين، وبالتعاون مع شركاء على الصعيدين الإقليمي والوطني، بعملية تشاورية إقليمية مع الجهات المعنية، بهدف تقريب مواقف البلدان العربية من الأهداف والمواضيع المطروحة في مؤتمر ريو+20، وشملت اجتماعات إقليمية ووطنية، وجلسات إحاطة، وتقارير، وأنشطة للتوعية. وقد سمحت هذه العملية التشاورية بالخروج بآراء متجانسة بشأن الاقتصاد الأخضر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وعرضت هذه الآراء في بيان مشترك رفع إلى أمانة مؤتمر ريو+20 واعتمده مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. وستنّظم أنشطة تحضيرية أخرى حتى يحين موعد انعقاد المؤتمر في الفترة من 20 إلى 22 حزيران/يونيو 2012.

ومن المتوقع أن يصدر عن مؤتمر ريو+20 وثيقة سياسية ختامية تتفاوض الحكومات حالياً على مسودّتها الأوليّة. وتسلّط هذه الورقة الضوء على مضمون المسودة الأولية فتقدّم موجزاً عن الآراء الواردة من البلدان الأعضاء ومختلف مجموعات البلدان، مع إيلاء اهتمام خاص لأهداف التنمية

المستدامة المقترحة لاستكمال الأهداف الإنمائية للألفية لمرحلة ما بعد عام 2015.

وقد أثارت النتائج المتوقعة من مؤتمر ريو+20 عدداً من الأسئلة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى المنطقة العربية والتي تستحقّ مزيداً من المناقشة والبحث، وهي: كيف يمكن للاقتصاد الأخضر أن يساهم في خلق الوظائف، خاصة للشباب؟ وكيف يمكن تمويله وما هي التكنولوجيات التي ينبغي اقتناؤها لتحقيقه؟ وكيف يمكن للاقتصاد الأخضر أن يدعم النهج القائم على الربط بين المياه والطاقة والغذاء؟ وأي إطار مؤسسي هو الأفضل لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية؟ هذه المواضيع تتناولها هذه الورقة في لمحة عامة تشكل أساساً للمناقشات ضمن حلقة الحوار.

وينبغي للبلدان الأعضاء أن تفعّل مشاركتها في المفاوضات الجارية بخصوص نتائج مؤتمر ريو+20 لكي تضمن مراعاة مصالحها. بل ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تفعّل مشاركتها حتى ما بعد المؤتمر لضمان تنفيذ نتائجه بالشكل الملائم. والإسكوا مستعدة لدعم البلدان الأعضاء في كلا المرحلتين.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
مقدمة	.....	5-1	4
أولاً- التحضيرات الجارية في المنطقة العربية	.....	9-6	5
ثانياً- النتائج المتوقعة لمؤتمر ريو+20	.....	26-10	8
ألف- المسودة الأولية للوثيقة الختامية	.....	18-10	8
باء- ردود الفعل العربية وغير العربية على المسودة الأولية	.....	26-19	10
ثالثاً- القضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى المنطقة العربية	.....	48-27	13
ألف- بناء اقتصاد أخضر قادر على مواجهة تحديات المنطقة العربية	.....	43-29	13
باء- الإطار المؤسسي الداعم للتنمية المستدامة في المنطقة العربية	.....	48-44	17
رابعاً- الخطوات المقبلة	.....	57-49	18
ألف- الأنشطة العالمية	.....	54-50	18

باء- الأنشطة الإقليمية 57-55 19

خامساً- خلاصة 60-58 20

المحتويات (تابع)

الفقرات الصفحة

المرفقات

المرفق الأول- الأنشطة التحضيرية لمؤتمر ريو+20 على المستويين الوطني والإقليمي في المنطقة العربية (تشرين الأول/أكتوبر 2010 - شباط/فبراير 2012) 22

المرفق الثاني- كلمة المجموعة العربية أمام اللجنة التحضيرية لمؤتمر ريو+20 أثناء الاجتماع الثاني ما بين دورتي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (15 كانون الأول/ديسمبر 2011)..... 25

المرفق الثالث- المسودّة الأولية للوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20 (كما صدرت في 10 كانون الثاني/يناير 2012) 27

مقدمـــة

1- في عام 1992، خرج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو (وعُرف بمؤتمر قمة الأرض) بالمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة (مبادئ ريو)، وبرنامج عالمي لدعم ودمج الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة (جدول أعمال القرن 21) وثلاث اتفاقيات رئيسية هي اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر. وبعد مرور عشرين عاماً، تستضيف ريو دي جانيرو مرة أخرى حدثاً عالمياً حول التنمية المستدامة، وهو مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي يُعرف بمؤتمر ريو+20 ويُعقد في الفترة من 20 إلى 22 حزيران/يونيو 2012. ويأتي انعقاد هذا المؤتمر بعد مرور عشرة أعوام على مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ في عام 2002، وركّز على بناء الشراكات بين الجهات المعنية، ووضع خطة جوهانسبرغ للتنفيذ للإسراع في تنفيذ جدول أعمال القرن 21.

2- ويهدف مؤتمر ريو+20 إلى تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة، وتقييم التقدّم المحرز في تحقيقها، وتحديد العقبات التي لا تزال تعترض تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة، ومناقشة السبل الكفيلة بمواجهة التحديات الجديدة والناشئة. وسيركز مؤتمر ريو+20 على موضوعين رئيسيين:

(أ) الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: يتناول المؤتمر، على غرار مؤتمر ريو الأول، علاقة التنمية الاقتصادية بالبيئة وفقاً لمفهوم الاقتصاد الأخضر، وذلك بهدف تعزيز التنمية المستدامة والبعد الاجتماعي؛

(ب) الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة: أدى مؤتمر ريو الأول إلى إنشاء لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أما مؤتمر ريو+20 فسيتناول مجموعة من الخيارات المتاحة لإصلاح المؤسسات بحيث تتمكن من التصدّي للتحديات الناشئة التي تواجه التنمية المستدامة.

3- ومن المتوقع أن يسجل مؤتمر ريو+20 إسهاماً كبيراً في الدفع باتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة. وهو يستمدّ أهميته من الفرصة التاريخية التي يتيحها لتغيير النمط الحالي وتحديد مسارات جديدة من شأنها أن تؤدي إلى نمو اقتصادي أخضر وأكثر إنصافاً. وسيشارك في المؤتمر ممثلون عن الحكومات والمؤسسات الدولية والمجموعات الرئيسية لمناقشة سبعة مواضيع حاسمة هي: فرص العمل، والطاقة، والمدن، والغذاء، والمياه، والمحيطات، والكوارث[1]. ومن المتوقّع أن تصدر عن المؤتمر وثيقة سياسية وضعت المسودّة الأوليّة لها (المرفقة بهذه الوثيقة) في 10 كانون الثاني/يناير 2012 وهي حالياً موضوع مفاوضات مكثّفة بين البلدان الأعضاء.

(1) http://www.uncsd2012.org/rio20/7issues.html.

4- والتحضيرات لمؤتمر ريو+20 هي مسؤولية مشتركة على عاتق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ولا سيما اللجان الإقليمية الخمس، وبينها الإسكوا، التي كلّفت[2] بالإشراف على التحضيرات الجارية على مستوى المناطق الخمس لضمان توفير إسهامات قيمة من البلدان الأعضاء في المؤتمر. وقامت الإسكوا، في إطار الولاية المسندة إليها، وبالتعاون الوثيق مع اثنين من شركائها الرئيسيّين في المنطقة هما جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بعملية تشاورية تهدف إلى التوصل إلى موقف متجانس للبلدان العربية من أهداف مؤتمر ريو+20 ومواضيعه.

5- وقد تم إعداد هذه الورقة لتوفير معلومات أساسية تنطلق منها المناقشات في حلقة الحوار التي تتناول التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+20 في المنطقة العربية والتي تعقد أثناء الدورة السابعة والعشرين للإسكوا. ويقدم الفصل الأول لمحة عامة عن تلك التحضيرات وتقييماً لما أسفرت عنه من نتائج، ويعرض الفصل الثاني النتائج المتوقّعة من مؤتمر ريو+20. ويتناول الفصل الثالث القضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى المنطقة العربية والمطروحة في مؤتمر ريو+20، ويعرض الفصل الرابع الخطوات التي يتوقّع اتخاذها بعد انعقاد مؤتمر ريو+20. ويقدم الفصل الأخير مجموعة من التوصيات تهدف إلى توطيد التزام البلدان الأعضاء بمؤتمر ريو+20.

أولاً- التحضيرات الجارية في المنطقة العربية

6- في عام 2010، أطلقت الإسكوا مشاورات إقليمية ضمّت مختلف الجهات المعنية بهدف تقريب المواقف العربية من أهداف ومواضيع مؤتمر ريو+20. فنظمت سلسلة من الاجتماعات الإقليميّة وأصدرت عدداً من التقارير بهدف استعراض مفهوم الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وسجلت هذه المشاورات الإقليمية مشاركة الوزارات والمؤسسات الحكومية من مختلف القطاعات، إلى جانب القطاع الخاص، ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة. وقد ساهم في تفعيل هذه المشاورات الالتزام القوي الذي أظهره المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية، حيث دعمت الإسكوا اجتماعين تشاوريين للمجتمع المدني كان الهدف منهما تحسين مستوى الوعي بالقضايا التي يتناولها مؤتمر ريو+20، وحرصت على أن تطرح القضايا التي تهمّ المجموعات الرئيسية في المنطقة العربية خلال هذا الحدث العالمي.

7- وفيما يلي موجز عن أبرز تلك المشاورات والتقارير والنشرات التي أُنجزت حتى شباط/فبراير 2012، بينما ترد القائمة الكاملة للأنشطة المنفذة في المرفق الأول لهذه الورقة:

(أ) عشرة اجتماعات استشارية إقليمية تناولت مواضيع تتعلّق بالسلع والخدمات البيئية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والاقتصاد الأخضر، والسياسات الاقتصادية، وسياسات التمويل وفرص العمل الخضراء، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، والصناعة الخضراء؛

(2) قرار الجمعية العامة 236/64.

(ب) تقريران إقليميّان رئيسيّان، تناول أحدهما مفهوم الاقتصاد الأخضر[3] والآخر المؤسسات الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة[4]، وقد استرشد بهما في المشاورات وفيما خلصت إليه من نتائج؛

(ج) أنشطة للتوعية تضمنت نشرة ريو+20 تايمز[5] التي تصدر مرة كل شهرين، وموقعاً مخصصاً على شبكة الإنترنت[6]، ساهمت في إبقاء الجهات المعنية على بيّنةٍ من التطورات المتعلقة بمؤتمر ريو+20 على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

(د) ستة أنشطة نظمت على المستوى الوطني في كل من الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان (نشاطان) والمملكة العربية السعودية وقطر، بهدف معالجة الأولويات الوطنية الخاصة بهذه البلدان وبمختلف الجهات الوطنية المعنيّة؛

(هـ) جلسات إحاطة نظمتها الإسكوا لكل من اللجنة الفنية للإسكوا، واللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي، ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، والمجموعة العربية للممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة في نيويورك، لإطلاع هذه الهيئات على نتائج التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+20 في المنطقة العربية، حيث شدّدت على أهمية تجانس مواقف البلدان العربية في المؤتمر؛

(و) اجتماعات تنسيقيّة مع وكالات تابعة للأمم المتحدة، حيث فعّلت الإسكوا الاجتماعات السنوية لآلية التنسيق الإقليمي في المنطقة العربية دعماً لتنسيق التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+20 (ويتضمّن الإطار 2 نتائج الاجتماعين الخامس عشر والسادس عشر لآلية التنسيق الإقليمي فيما يتعلّق بمؤتمر ريو+20).

8- وكان الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر ريو+20 (القاهرة، 16-17 تشرين الأول/أكتوبر 2011)، محطة أساسية ومرحلة ختامية في العملية الاستشارية. وقد صدر عن الاجتماع بيان مشترك[7] يوضح منظور المنطقة العربية ويجدد تأكيد التزامها السياسي بالتنمية المستدامة يقدّم الإطار 1 موجزاً عن أبرز ما ورد فيه. وقُدّم هذا البيان إلى مكتب اللجنة التحضيرية لمؤتمر ريو+20 في نيويورك ليؤخذ به في الوثيقة الختامية التي ستصدر عن المؤتمر (المسودّة الأولية). وقد اعتمد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمجموعة العربية للممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة في نيويورك هذا البيان في كانون الأول/ديسمبر 2011 (ترد كلمة المجموعة العربية أمام اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أثناء الاجتماع الثاني ما بين دورتي المؤتمر في المرفق الثاني لهذه الورقة).

---

(3) الإسكوا، 2011. استعراض الإنتاجية والتنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، العدد الأول، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية (E/ESCWA/SDPD/2011/3).

(4) الإسكوا، 2011. الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية (E/ESCWA/SDPD/2011/5).

(5) http://www.escwa.un.org/divisions/projects/rio20times/index.asp.

(6) http://www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNum=1570E.

(7) يمكن الاطلاع على نص البيان المشترك على العنوان التالي: http://www.uncsd2012.org/rio20/index.php?page=view&type=510&nr=205&menu=20.

الإطار 1- موجز عن نتائج الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر ريو+20

أكد الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر ريو+20 التقيد بمبادئ ريو ودعا البلدان المتقدّمة إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمرات القمة حول التنمية المستدامة وعدم تحميل البلدان النامية أيّ التزامات إضافية. وشدّد على أهميّة تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز وإدماج أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. واعتبر المشاركون في الاجتماع أن التكامل الإقليمي العربي شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وأن تحقيقها في ظل الاحتلال والنزاعات هو من التحديات البارزة التي يواجهها عدد من البلدان العربية.

الإطار 1 (تابع)

وحول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، خلص المشاركون في الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي إلى التوصيات التالية:

- على المستوى الدولي: تفعيل الآليات والمؤسسات القائمة من أجل معالجة القصور الذي تعاني منه عمليات التنسيق، وتوطيد التعاون، وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة؛
- على المستوى الإقليمي: تفعيل البنى المؤسسية القائمة، لا سيّما اللجان الإقليمية، وتدعيم الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛
- على المستوى الوطني: دعم وإنشاء مجالس وطنية للتنمية المستدامة تكون لها هيكلية واضحة وصلاحيات محددة لدعم قدرتها على تنفيذ استراتيجيات وخطط وبرامج التنمية المستدامة.

وحول الاقتصاد الأخضر، شدّد المشاركون في الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي على أهميّة عدم استخدام مفهوم الاقتصاد الأخضر:

- كبديل عن التنمية المستدامة بل كأداة لتحقيقها؛
- كنموذج موحّد يطبق على المنطقة كلّها؛
- كذريعة لفرض حواجز تجارية يصعب تخطيها ومعايير بيئية يصعب الالتزام بها؛
- كأساس وشرط مسبق لتقديم الدعم المالي والمعونة للبلدان النامية؛
- كوسيلة تحدّ من حق البلدان النامية في استغلال مواردها الطبيعية على نحو يلبّي أولوياتها الإنمائية؛
- كأداة لإعفاء البلدان المتقدمة من التزاماتها تجاه البلدان النامية.

الإطار 2- موجز عن نتائج المداولات بشأن مؤتمر ريو+20 في الاجتماعين الخامس عشر والسادس عشر لآلية التنسيق الإقليمي

على هامش الاجتماع الخامس عشر لآلية التنسيق الإقليمي (بيروت، 2 حزيران/يونيو 2011)، نظّمت جلسة لإطلاع المشاركين على التقدّم المحرز في التحضيرات لمؤتمر ريو+20 في المنطقة العربية. وتم فيها عرض الأنشطة التي تنفذها مختلف وكالات الأمم المتحدة وتوضيح المواقف بشأن المواضيع التي ستناقش في المؤتمر.

أما الاجتماع السادس عشر لآلية التنسيق الإقليمي (بيروت، 25-26 تشرين الثاني/نوفمبر 2011) فخصّص لموضوع "التنمية المستدامة في المنطقة العربية: ريو+20 وما بعد". ودعا المجتمعون إلى بحث أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وذلك انطلاقاً مما توصّل إليه فريق العمل المعني بمؤشرات البيئة والتنمية المستدامة التابع لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وذلك بدعم من الإسكوا والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وستقوم الإسكوا بتنسيق عمل يهدف إلى رصد أنشطة الأمم المتحدة الإقليمية في إطار مؤتمر ريو+20.

9- ومن المقرر أن تتواصل هذه التحضيرات حتى انعقاد مؤتمر ريو+20 في حزيران/يونيو 2012. ومن الأنشطة التي كانت مقررة لدى إعداد هذه الورقة:

(أ) تقديم معلومات عن التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+20 في اجتماع مخصّص لفريق الخبراء ينظّمه مكتب شمال أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عرض معنون "ريو+20: التقدّم والتحديات في شمال أفريقيا". وهذا الاجتماع ينظّم على هامش الاجتماع السابع والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية (الرباط، 6-9 آذار/مارس 2012)؛

(ب) تقديم المشورة الفنية لمنظمة التعاون الإسلامي في التحضير لمؤتمر ريو+20. فالمؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء البيئة الذي سيعقد في أستانا، كازاخستان، في نيسان/أبريل 2012 سيخصّص لبحث أهداف مؤتمر ريو+20 ومواضيعه؛

(ج) تقديم المشورة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الاستثنائية المقبلة التي ستخصّص للتحضيرات لمؤتمر ريو+20 ومن المقرر عقدها في القاهرة في نيسان/أبريل 2012. وتهدف هذه الدورة إلى مناقشة عدد من المواضيع أهمها الإعلان العربي عن التنمية المستدامة الذي هو حالياً بصيغته الأولية؛

(د) تقديم الدعم للبلدان الأعضاء في الإسكوا في التحضير لمؤتمر ريو+20. وقد تلقّت الأمانة التنفيذية حتى الآن طلبات للحصول على المشورة الفنية من عُمان وقطر ولبنان.

ثانياً- النتائج المتوقعة لمؤتمر ريو+20

ألف- المسودة الأولية للوثيقة الختامية

10- يتوقع أن تصدر عن مؤتمر ريو+20 وثيقة ختامية هي وثيقة سياسية قام مكتب اللجنة التحضيرية للمؤتمر بإعداد مسودّتها الأولية المعنونة "المستقبل الذي نبتغيه" لتكون أساساً للمفاوضات التي ستجريها الوفود الحكومية. وقد وزّعت الإسكوا المسودّة الأولية على الجهات المعنية بالتحضيرات الإقليميّة الجارية للمؤتمر، ودعت هذه الجهات إلى تقديم تعليقاتها عليها بهدف ضمان المشاركة الواسعة في المفاوضات.

11- والجدير بالذكر أنّ أمانة مؤتمر ريو+20 أكّدت أنّ هدف هذه المسودّة هو تقديم إطار أولي يحدد القضايا الحاسمة ويتيح للدول الأعضاء تقديم مقترحات معيّنة للتفاوض عليها وتجنّب القضايا الخلافية. ويقصد أن تحظى المسودة بقبول معظم الجهات المعنية ومجموعات البلدان تجنباً لاحتمال رفضها كأساس للمفاوضات بحيث يصبح من الضروري التفاوض من جديد على وثيقة بديلة أخرى.

12- وقد صمّمت المسودّة الأولية حسب أهداف المؤتمر ومواضيعه. وهي تتضمّن ديباجة وثلاثة أقسام مخصصة لتجديد الالتزام السياسي، والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. ويتضمّن القسم الأخير إطاراً للعمل والمتابعة في نطاق مجموعة من القضايا والمجالات ذات الأولوية، كما يقدّم نهجاً لرصد وقياس التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ووسائل التنفيذ التي تشمل التمويل، والحصول على التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، والتجارة.

13- ويتضمّن القسم المتعلق بتجديد الالتزام السياسي إعادة تأكيد الالتزامات السابقة التي قطعتها الدول في مؤتمر ريو الأول (ولا سيّما مبادئ ريو) وفي المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدت بعد ذلك بشأن التنمية المستدامة. كما يتضمن اعترافاً بالتقدم الذي أحرز على مدى السنوات العشرين الماضية وكذلك بالعقبات الكبيرة التي لا تزال قائمة نتيجة للأزمات المتعاقبة والمتداخلة. ويركّز هذا القسم على أهمية إشراك المجموعات الرئيسية وعلى ضرورة توسيع المشاركة العامة في صنع القرار. وقد أثارت الإسكوا فيما يتعلق بهذا القسم استبعاد حالات عدم الاستقرار السياسي والانتفاضات الشعبية والنزاع والاحتلال عن قائمة العقبات والتحديات التي تعترض تحقيق التنمية المستدامة.

14- ويعرض القسم المتعلق بالاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر جميع الاعتبارات التي أثارتها البلدان العربية في الاجتماع التحضيري (الإطار 1)، ويدعو إلى تبادل الخبرات بين البلدان في تطوير الاقتصاد الأخضر، ويطلب إلى منظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى المعنية إنشاء منتدىً دولي لتبادل المعرفة يقدّم خيارات في السياسة العامة ودليلاً للممارسات الجيدة، ومجموعة مؤشرات لقياس التقدّم، ودليلاً للخدمات الفنية والمالية. ويقدم ها القسم إطاراً للعمل يقرّ بأهمية تكييف الاقتصاد الأخضر حسب حاجات البلدان وتطويره في إطار عملية تشاورية تشمل قطاعات الأعمال والقطاعات الصناعية. والأهمّ من ذلك أنّ هذا القسم يؤكد ضرورة دعم البلدان النامية في بناء الاقتصاد الأخضر ولا سيّما بالتمويل والبحث. وقد علّقت الإسكوا على هذا القسم بالإشارة إلى أنّ اللغة المستخدمة يجب أن تكون أشد حسماً لأنّ الصيغة الحالية تقلل من حجم التكاليف الإضافية التي قد تتكبدها البلدان النامية نتيجة لتحوّل من هذا النّوع.

15- أما القسم المتعلق بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة فيتضمّن دعوةً إلى ترسيخ مقوّمات الحكم السليم على جميع المستويات وتعزيز دمج الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ويركّز هذا القسم على المستوى العالمي فيدعو إلى تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشيراً إلى خيارين

في هذا المجال، إمّا تحسين موقع لجنة التنمية المستدامة أو تحويلها إلى مجلس للتنمية المستدامة. كما يقدّم خيارين فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إمّا تعزيز قدرته على تنفيذ مهامه أو تحويله إلى وكالة للأمم المتحدة متخصّصة بالبيئة. ويتناول هذا القسم كذلك الآليات الإقليمية والوطنية والمحلية، ويدعو إلى تعزيز دور اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والمجالس الوطنية للتنمية المستدامة حيثما وجدت والسلطات المحلية.

16- أمّا القسم الأخير المخصص لتقديم إطار للعمل والمتابعة فينص على الالتزام باتخاذ إجراءات في عدد من المجالات ذات الأولوية داخل قطاعات محدّدة والشاملة لعدّة قطاعات وهي: الأمن الغذائي، والمياه، والطاقة، والمدن، وفرص العمل الخضراء والإدماج الاجتماعي، والمحيطات، والكوارث الطبيعيّة، وتغيّر المناخ، والغابات والتنوّع البيولوجي، وتدهور الأراضي والتصحّر، والجبال، والمواد الكيميائيّة والنفايات، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والتعليم والمساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بتدهور الأراضي علقت الإسكوا بأن النص لم يشمل منطقة غربي آسيا مع أنّها إحدى المناطق الأكثر تأثّراً بتدهور الأراضي والتصحّر وشحّ المياه. واقترحت الإسكوا بخصوص الأمن الغذائي والحق في الغذاء بأن تضاف إلى قائمة المجموعات المستهدفة الشعوب المناضلة من أجل الحرية والحق في تقرير المصير والمشردون داخلياً.

17- وللإسراع في التقدّم باتجاه تحقيق التنمية المستدامة وقياس ما أنجز على هذا الصعيد، يقترح القسم المتعلّق "بإطار العمل" من المسودّة الأوّليّة مجموعة من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة التي ستوضع بحلول عام 2015. ومن المتوقع أن يصدر عن مؤتمر ريو+20 تعريف بالمواضيع التي ستشملها تلك الأهداف، واتفاقاً حول التكليف بالتوسّع في تعريفها في المرحلة التي تلي مؤتمر ريو+20 من خلال تحديد غايات تلك الأهداف ومؤشراتها وجداولها الزمنية والمستوى الجغرافي لتطبيقها وعلاقتها بالأهداف الإنمائية للألفية[8]. وتجدر الإشارة إلى أنّ فكرة أهداف التنمية المستدامة ليست جديدة وأنّ عدداً من المنظمات قد بذلت جهوداً في هذا الاتجاه[9]. ولكن لم توضع حتى الآن مجموعة من أهداف التنمية المستدامة متفق عليها دولياً. وقد تكون لتلك الأهداف تأثيرات هامة على المنطقة العربية لأنّها ستشمل قضايا مزمنة مثل الأمن الغذائي، والمياه، وتدهور الأراضي. ومع ذلك، برزت مخاوف من احتمال أن تتسبّب مجموعة الأهداف الجديدة بتبديد التركيز الجاري حالياً على الحد من الفقر كأحدِ الأهداف الإنمائية للألفية. ويتضمّن الإطار 3 معلومات إضافية حول المقترحات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

18- وتشكل سبل التنفيذ عنصراً هاماً من عناصر القسم المتعلّق بإطار العمل ضمن المسودّة الأولية وقد شدّدت عليه البلدان النامية. ففي مجال التمويل، تدعو الوثيقة إلى تحقيق الغايات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي سبق أن التزمت بها الدول خلال مؤتمرات القمة العالمية السابقة، وإعطاء الأولوية للتنمية المستدامة لدى تخصيص هذه المساعدة الإنمائية الرسمية والاهتمام بتحسين فعالية المعونة المقدّمة. وتركّز

---

(8) *Rio+20 Sustainable Development Goals (SDGs): A Proposal from the Governments of Colombia and Guatemala.* http://www.uncsd2012.org/rio20/content/documents/colombiasdgs.pdf.

(9) على سبيل المثال، وضعت لجنة التنمية المستدامة منذ عام 1995 مؤشرات تعكس مضامين فصول جدول أعمال القرن 21. UNCSD Secretariat, Rio 2012 Issues Briefs No. 6, *Current Ideas on Sustainable Development Goals and Indicators.* http://www.uncsd2012.org/rio20/content/documents/218Issues%20Brief%206%20-%20SDGs%20and%20Indicators_Final%20Final%20clean.pdf.

المسودّة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز مرفق البيئة العالمية وإصلاحه.

باء- ردود الفعل العربية وغير العربية على المسودّة الأولية

19- تنوّعت ردود الفعل على المسودّة الأولية. فقد اعتبرت بعض منظمات المجتمع المدني أنّ اللغة المستخدمة في المسودّة ليست حاسمة أو طموحة بما يكفي. وحتى داخل مكتب اللجنة التحضيرية للمؤتمر، رأت بعض البلدان المتقدمة الأعضاء أنّ المسودّة تتضمّن العديد من العناصر غير المحدّدة ولا تتطرّق إلى موضوعي حقوق الإنسان وإدارة الحكم بجميع جوانبهما. والبلدان النامية عبّرت عن قلقها لأنّ المسودّة لم تحدد سبل التنفيذ بوضوح تام ولم تول اهتماماً كافياً لمسألة التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. وفيما يلي عرض للملاحظات الخطية الرسمية الواردة حتى شباط/فبراير 2012.

1- اللجان الإقليميّة

20- في بيان رسمي مشترك صدر عن جلسة التفاوض الأولى حول المسودّة الأولية، عرض مكتب نيويورك للجان الإقليمية وجهات نظر اللجان الإقليمية الخمس بشأن مجموعة من القضايا الحاسمة. وجاء في البيان أن الوثيقة الختامية يجب أن تركز على الخطوات العملية اللازم اتخاذها مع التشديد على قضايا التنفيذ بالاستناد إلى مبادئ ريو. وشدّد البيان على أهميّة اعتماد نهج يشمل مختلف القطاعات والتخصصات من أجل تحقيق تكامل فعّال بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، مع التركيز على البعد الإقليمي. كما اعتبر أن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بين مختلف الجهات المعنيّة حاسم لتطبيق برنامج التنمية المستدامة على نحو فعال ودعم الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني في هذا المجال. لذا لا بدّ من تحسين الأطر المؤسسية الوطنية والإقليميّة وتوثيق الروابط على المستوى العالمي. وشدّد البيان على ضرورة أن تكون أهداف التنمية المستدامة المقترحة قابلة للتكييف مع خصائص كل من المناطق، وأن تشمل تدابير بشأن الإدماج والإنصاف مع إيلاء اعتبار خاص لشؤون المرأة والشباب. وينبغي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال توفير المعرفة والتكنولوجيا أن يكمّل التعاون بين الشمال والجنوب. وأشار البيان إلى أن موضوع النقل المستدام لم يدرج، رغم أهميته، ضمن المواضيع الرئيسيّة التي تناولتها الوثيقة. وختم البيان بالإشارة إلى أن اللجان الإقليمية تتمتع بصلاحية الدعوة إلى الاجتماعات وبالخبرات الفنية في اختصاصات عديدة بحيث يمكنها تأدية دور هام في تطبيق منتدى تبادل المعرفة الذي ينبغي أن يكون مكمّلاً لآليّة التنسيق الإقليمي.

الإطار 3- أهداف التنمية المستدامة

يشكّل مؤتمر ريو+20 فرصة مناسبة لكي يضع المجتمع الدولي مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا، وذلك كوسيلة عملية لقياس التقدّم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة ومقارنة النتائج وتحديد العقبات في مختلف المجالات كالعقبات على مستوى سبل التنفيذ أو تعزيز البنى المؤسسية. ولعلّ هذه الأهداف تساهم في تعزيز فرص التعاون، بما في ذلك بين بلدان الجنوب. وهذه الأهداف، التي بادرت إلى اقتراحها حكومتا كولومبيا وغواتيمالا، يفترض أن تكمّل الأهداف الإنمائية للألفية وأن تطبّق في البلدان المتقدّمة وفي البلدان النامية. وقد رحّب العديد من الدول الأعضاء والجهات المعنيّة بفكرة وضع أهداف التنمية المستدامة. والجدول التالي يتضمّن مجموعة المواضيع المقترحة لهذه الأهداف التي يلاحظ أنّها، وخلافاً للأهداف الإنمائية للألفية، تركّز أكثر على القطاعات الإنتاجيّة.

المواضيع المقترحة لأهداف التنمية المستدامة

حكومتا كولومبيا وغواتيمالا	منظمات المجتمع المدني
مكافحة الفقر	الهدف 1- أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة
تغيير أنماط الاستهلاك	الهدف 2- سبل العيش المستدامة، والشباب، والتعليم
تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية	الهدف 3- استدامة المناخ
التنوّع البيولوجي والغابات	الهدف 4- الطاقة النظيفة
المحيطات	الهدف 5- التنوع البيولوجي
الموارد المائية	الهدف 6- المياه
تعزيز الأمن الغذائي	الهدف 7- البحار والمحيطات الصحية
الطاقة، بما فيها المصادر المتجدّدة	الهدف 8- الغابات الصحية
	الهدف 9- الزراعة المستدامة
	الهدف 10- المدن الخضراء
	الهدف 11- الإعانات والاستثمار
	الهدف 12- مؤشرات التقدّم الجديدة
	الهدف 13- الوصول إلى المعلومات
	الهدف 14- المشاركة العامة
	الهدف 15- الحصول على التعويض والعلاج
	الهدف 16- العدالة البيئية للفقراء والمهمشين
	الهدف 17- خدمات الرعاية الصحية الأساسية

المصدر: UNCSD secretariat, Rio 2012 Issues Briefs No. 6: Current Ideas on Sustainable Development Goals and Indicators. http://www.uncsd2012.org/rio20/content/documents/218Issues%20Brief%206%20-%20SDGs%20and%20Indicators_Final%20Final%20clean.pdf.

2- البلدان الأعضاء في الإسكوا

21- شدّدت المملكة العربية السعودية على أهميّة التقيد بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتمايزة، وفي الوقت نفسه على الالتزام بأهداف التنمية المستدامة التي حدّدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ. وعلّقت المملكة بأن إطار العمل المشار إليه في الوثيقة الختامية ينبغي أن يتوسّع في تحديد سبل التنفيذ وأن يحترم خصائص البلدان والأولويات الوطنية التي تستطيع تنفيذها بما توفّر لديها من موارد (مالية وفنية). واعتبرت المملكة أنّ الاقتصاد الأخضر هو مفهوم جديد ومتشعّب يحتاج إلى مزيد من التقييم، ومشددة على أنه لا ينبغي أن يحلّ محلّ مفهوم التنمية المستدامة المتفق عليه ومبادئ ريو، بل أن يكمّلها. وأشارت المملكة إلى أن بعض عناصر المسودّة الأولية لا تتطابق مع الاتفاقات السابقة، وأنّ سبل التنفيذ لن تكون فعّالة ما لم تُرصد للبلدان النامية الموارد اللازمة التي تتيح تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها.

22- وأيد الأردن بعض المخاوف التي عبّرت عنها المملكة العربية السعودية بشأن سبل التنفيذ فرأى أنّها تحتاج إلى مزيد من العمل. فقد اعتبر الأردن أن الوثيقة لا تشير إلى الروابط بين الصحة والتنمية المستدامة، وبين الأزمة الاقتصادية والتنمية كما رأى أن الوثيقة ينبغي أن تتضمّن خطوات عمليّة كافية وأن تكون اللغة المستخدمة فيها أكثر حسما.

3- مجموعة الـ 77 والصين

23- لخّصت مجموعة الـ 77 والصّين مخاوف العديد من البلدان النامية. فقد اعتبرت المجموعة في بيانها أنّ المسودّة الأولية تنقصها الرؤية الواضحة والأسلوب العملي، لا سيّما فيما يتعلّق بسبل التنفيذ وبالتكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. ودعت المجموعة إلى وضع آليات عمليّة لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات، والنظر في إمكانية استحداث سجلّ للموارد المالية وفرص نقل التكنولوجيا التي تدعم تطبيق برنامج التنمية المستدامة. كذلك دعت المجموعة إلى إصلاح النظام المالي العالمي لإرساء نظام اقتصادي دولي يرتكز على قواعد الإنصاف. وأشارت إلى أنّ المسودة الأولية أغفلت الشعوب التي تعيش في ظلّ الاحتلال.

4- الاتحاد الأوروبي

24- رأى الاتحاد الأوروبي أن مؤتمر ريو+20 يجب أن يسرّع عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وأن الوثيقة الختامية ينبغي أن تتضمن إطار عمل واضحاً لتحقيق هذا الانتقال. وأشار إلى أهمية توفير خارطة طريق تتضمّن إجراءات دولية عمليّة تساهم في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر. وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، فقد أيّد الاتحاد الأوروبي فكرة إنشاء منظمة بيئية مستقلّة ترتكز على برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة رأى الاتحاد الأوروبي أنها يجب أن تتوافق مع استعراض الأهداف الإنمائية للألفية. ودعا الاتحاد في بيانه إلى إيلاء بعض القضايا التي لم تحظ بالعناية الكافية في المسودة مزيداً من الاهتمام بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص، والعمالة، والرعاية الصحية، والتعليم، والديمقراطية، والحكم السليم، وسيادة القانون، والتوزان بين الجنسين. وحول سبل التنفيذ، دعا الاتحاد الأوروبي إلى الاعتماد على جميع مصادر التمويل بما في ذلك حشد الموارد المحلية (بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية) وإلى تسهيل تجارة السلع والتكنولوجيات والخدمات البيئية.

5- المجموعة الأفريقية وأقلّ البلدان نمواً

25- اعتبرت المجموعة الأفريقية أن المسودّة الأولية تفتقر إلى الرؤية والطموح وخاصة في جزئها المتعلّق بسبل التنفيذ. ودعت المجموعة إلى تعزيز آليات إدارة الحكم في المجال الاقتصادي وعبّرت عن قلقها إزاء قلّة الاهتمام بقضايا حاسمة بالنسبة إلى البلدان الأفريقية كالجفاف والتصحّر وتدهور الأراضي والإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي والتكيّف مع تغيّر المناخ. وحذّرت المجموعة من استغلال أهداف التنمية المستدامة المقترحة كذريعة لتجاهل الأهداف الإنمائية للألفية أو إهمالها، لا سيّما وأنّ العديد من البلدان الأفريقية يواجه صعوبات في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ودعت المجموعة إلى مسؤولية اجتماعية مشتركة دعماً لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

26- وأثنت أقلّ البلدان نمواً على النقاط التي أثارتها المجموعة الأفريقية، كما شدّدت على أهميّة توفير البذور والأسمدة ذات الغلّة العالية والقادرة على التكيّف مع الظروف المناخية. ودعت المجتمع الدولي إلى ترسيخ الالتزامات بالاستثمار في البنية التحتية في الأرياف، وإلى القيام بخطوات عملية لخفض الديون وإلغائها وفتح الأسواق أمام منتجات أقلّ البلدان نمواً.

ثالثاً- القضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى المنطقة العربية

27- تُعرف المنطقة العربية بشح الموارد المائية وموارد الأراضي الصالحة للزراعة وبوفرة الوقود الأحفوري وموارد الطاقة المتجدّدة (طاقة الرياح والطاقة الشمسية)، وبقابلية تأثر سكانها الشديدة بالآثار السلبية الوشيكة لتغيّر المناخ. كذلك تواجه المنطقة تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية تؤثّر في قدرتها على إحراز تقدّم باتّجاه تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. ويساهم ارتفاع معدلات بطالة الشباب، والزيادة في النمو السكاني وفي معدلات الهجرة من الريف إلى المدن في تفاقم حدّة التحديات البيئيّة المزمنة والخطيرة، ومنها شح المياه والجفاف والتصحّر[10].

28- وفي هذا السياق، أبرزت المشاورات التحضيريّة لمؤتمر ريو+20 في المنطقة العربية عدداً من القضايا المتصلة بموضوعي المؤتمر، وهما الاقتصاد الأخضر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، والتي قد تكون لها تداعيات على التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وحدّدت الإسكوا، بالتعاون مع الجهات المعنية والمشاركة في أنشطة على المستوى العالمي، المجالات التي قد تهمّ المنطقة العربية والتي تتصل بالمناقشات الجارية حول مؤتمر ريو+20. وتستعرض الفقرات التالية بعضاً من هذه القضايا الهامة.

ألف- بناء اقتصاد أخضر قادر على مواجهة تحديات المنطقة العربية

29- نشأ الاقتصاد الأخضر كمفهوم لتحقيق التنمية المستدامة. فهو كما جاء في تعريف شامل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاه البشرية ويخفف من انعدام المساواة على المدى الطويل ولا يعرّض الأجيال المقبلة لمخاطر بيئية جسيمة ولشح في الموارد البيئية"[11]. ويعتبر مؤيّدو هذا المفهوم أن الاقتصاد الأخضر يفيد في تسريع عجلة النمو الذي يحافظ على رأس المال الطبيعي ويسمح باسترجاعه، ويعزّز الإنصاف الاجتماعي وخلق فرص العمل وكفاءة استخدام الموارد والطاقة وتوفير سبل العيش المستدامة. وقد حُدّدت مسارات عدة ملائمة لتحقيق الانتقال، بما في ذلك تهيئة البيئة السياسية والتشريعية التمكينية، ووضع الخطط الضريبيّة وبرامج الإعانات ونظم البحث والتطوير وبرامج التعليم وآليات جديدة للتمويل تسمح بتيسير نقل التكنولوجيا.

30- ولكنّ هذه الافتراضات تحتاج إلى أسباب وأدلّة لإثبات صحّتها. فالمنطقة العربية أعربت عن شكوكها إزاء الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كبديل عن التنمية المستدامة. وهذه الشكوك تتفاقم عندما يبدو أن البلدان المتقدّمة داخل الأسرة الدولية هي التي تدعم بشكل أساسي عملية الانتقال. فالعديد من الجهات المعنية في المنطقة العربية ترى أن تكاليف عملية الانتقال هذه، وبخاصة خلال الأزمة المالية العالمية الحالية، قد تؤخر أيّ نمو اقتصادي متوقع وتؤثر سلباً على المبادرات التي تهدف إلى التخفيف من حدّة الفقر. وترى جهات أخرى أن الاقتصاد الأخضر هو طريقة تستطيع البلدان الغنية من خلالها فرض المعايير البيئية والحواجز والتعريفات التجارية الخضراء على الصادرات الواردة من البلدان النامية. فهي تشعر أن عملية الانتقال هذه تحتاج إلى إعانات حكومية للاستثمارات والتكنولوجيات الخضراء التي لا تستطيع أقلّ البلدان نمواً الحصول عليها نظراً إلى الالتزامات الكبيرة السابقة التي تقع على عاتقها.

---

(10) الإسكوا، 2011. مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، 2010-2011 (E/ESCWA/EDGD/2011/8).

(11) UNEP, 2011. *Towards a Green economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication. A Synthesis for Policy Makers.* www.unep.org/greeneconomy.

31- وحتى في أفضل الظروف، تبقى أبرز التحديات التي تواجهها البلدان العربية تحديد نقاط الدخول إلى اقتصاد أخضر يرتكز على إجراءات وبرامج متسقة ومعزّزة بالمقوّمات اللازمة للتعاطي مع الظروف والتحديات الوطنيّة لا سيّما البطالة، وانعدام الأمن الغذائي، والافتقار إلى التمويل، ونقل التكنولوجيا[12].

1- فرص العمل الخضراء

32- في المنطقة العربية، لا بدّ للاقتصاد الأخضر من توفير فرص عمل جديدة في القطاعات الخضراء أو ما يسمّى بفرص العمل الخضراء وذلك لمواجهة بطالة الشباب والنمو غير المنصف. وبالنظر إلى التحديات الحالية، لا يمكن للبلدان العربية أن تتحمّل إلغاء وظائف من دون استبدالها مباشرةً، أو أن تحوّل استثمارات الاقتصاد الأخضر فرص العمل إلى قطاعات أخرى من دون أن تسمح بزيادات فعليّة في فرص العمل.

33- وقد كشفت دراسات حالة عن نجاح مفهوم خلق فرص العمل الخضراء. فتقديرات المجلس العالمي لطاقة الرياح مثلاً تشير إلى أن كل ميغاوات من القدرة الجديدة للرياح يخلق 15 فرصة عمل على مدى سنة تشمل مختلف الأنشطة انطلاقاً من التصنيع ووصولاً إلى التكليف، و0.33 فرصة عمل إضافية لدعم أنشطة التشغيل والصيانة[13]. وفي مجال الطاقة الشمسيّة، تشير التقديرات إلى أن كل ميغاوات جديد يخلق 10 فرص عمل بدوام كامل تشمل التصنيع والتعاقد والتركيب والتكليف و0.3 فرصة عمل لدعم أنشطة التشغيل والصيانة العادية[14]. كذلك توقّعت دراسة حديثة صدرت عن المكتب الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية[15] تناولت العمالة الخضراء في لبنان أن يسجّل عدد فرص العمل في قطاع إدارة النفايات في لبنان ارتفاعاً بنسبة 65 في المائة بحلول عام 2020، وأن يشمل جمع النفايات وإعادة تدويرها وفرزها وتحويلها إلى سماد، وتوليد الغاز البيولوجي، وخدمات أخرى.

34- ومع ذلك، ينبغي توخي الحذر بشأن هذه الافتراضات. فالطاقة المتجددة ما زالت حتى الآن أغلى ثمناً وأقلّ كفاءة من الوقود الأحفوري. وإذا ما تم التشجيع على اعتماد حلول الطاقة البديلة وفرض إنفاذها في بعض الحالات، من دون التنبّه إلى أنّ الاستثمار فيها هو أعلى كلفة من الحلول التقليديّة، فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع في أسعار السلع الأساسية بالنسبة إلى المستثمرين والمستخدمين النهائيين لها ويحدث تأثيرات غير مؤاتية على اقتصاد المنطقة المثقل أساساً بالتحديات. وفرص العمل الخضراء الجديدة التي يعد بتوفيرها الاقتصاد الأخضر قد لا تكون سوى بديل عن فرص العمل "البنيّة" ولا تسهم بالتالي في معالجة الزيادة في بطالة الشباب في المنطقة.

35- وينبغي الاعتراف بالدور المميّز الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تفعيل القطاعات الخضراء الناشئة لأن هذه المؤسسات تُعتبر كثيفة اليد العاملة والمصدر الرئيسي للعمالة في

---

(12) الإسكوا، 2011. استعراض الانتاجية والتنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، العدد الأول: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر – المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية (E/ESCWA/SDPD/2011/3) .

(13) Global Wind Energy Council (GWEC), *Global Wind Energy Outlook 2008*.

(14) European Solar Thermal Electricity Association (ESTLA), 2008, *Solar Thermal Electricity Report*.

(15) ILO Green Jobs assessment in Lebanon 2011.

المنطقة العربية. كذلك تملك هذه المؤسسات القدرة على التكيّف مع سلاسل القيمة الخضراء وشبكة القطاعات الخضراء الجديدة، ومع تطبيقات الأغذية الزراعية والزراعة العضوية.

2- الرابط بين المياه والطاقة والغذاء

36- تعاني المنطقة العربية من انعدام شديد للأمن الغذائي. فشح الموارد المائية وموارد الأراضي الصالحة للزراعة المتاحة للاستصلاح الزراعي جعلت المنطقة شديدة الاعتماد على واردات المواد الغذائية مما زاد إلى حد كبير من تعرض البلدان العربية للتقلبات في أسعار المواد الغذائية والتداعيات السياسية الناجمة عن الاعتماد على الواردات الغذائية. وهذا المزيج من الخصائص يدعو إلى اعتماد نهج يربط بين استدامة المياه والطاقة والغذاء ويحقق الكفاءة في إدارة الموارد الطبيعية ويعالج المقايضات الناتجة عن تلبية الطلب المتزايد على هذه الموارد الطبيعية من دون تشكيل خطر على التنمية المستدامة.

37- فتطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية يجب أن يراعي خصائص هذا الرابط ويعزز فهمه ويسهّل على واضعي السياسات بناء السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات التي تستفيد من أوجه التآزر وتقلّص المقايضات بين مختلف الأهداف الإنمائية. وقد خرجت الأسرة الدولية من المؤتمر الدولي حول "الرابط بين أمن المياه والطاقة والغذاء (بون، 16-18 تشرين الثاني/نوفمبر 2011) برسالة مفادها أن "نتائج مؤتمر ريو+20 في حزيران/يونيو 2012 يجب أن تأخذ في الاعتبار أوجه الترابط بين المياه والطاقة والغذاء وأن تستخدم هذا الرابط بما فيه صالح الفقراء وصالحنا جميعاً. فنهج الربط بين هذه العناصر الثلاثة يقع في صلب التحدي المتمثّل في تحويل اقتصادات العالم نحو الاقتصادات الخضراء عن طريق تغيير أنماط النمو لكي تصبح أكثر استدامة"[16].

38- وفي مؤتمر دوليّ نظمّته الإسكوا بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية حول "عالم عربي يتمتّع بالأمن الغذائي: خارطة طريق للبحوث والسياسات" (بيروت، 6-7 شباط/فبراير 2012)، دعا المجتمعون إلى الربط بين السياسات الغذائية والبحوث في صنع قرارات ترتكز على الأدلة. وأشار المجتمعون إلى إعادة موضعة الزراعة من أجل تحقيق نتائج إنمائية أوسع نطاقاً تشمل الأمن الغذائي، والقدرة على الصمود في ظل النزاعات، والعمالة، والتغذية، والصحة، وادّخار موارد الأرض والمياه، وخفض تأثير استهلاك الكربون في جميع القطاعات. واعتبر المجتمعون أن اعتماد نهج إقليمي قائم على التعاون وتعزيز الشفافية وتوفير المعلومات هو السبيل إلى دعم الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

3- التمويل الأخضر ونقل التكنولوجيا

39- يشكّل الدور الذي يؤديه التمويل الأخضر ونقل التكنولوجيا الخضراء لحشد الموارد المالية الملائمة في دعم الجهود الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة عنصراً حاسماً في المداولات العالمية حول الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. فقد شدّد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002 على أهمية التمويل لتحقيق التنمية المستدامة، حيث دعا في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ المجتمع الدولي إلى "العمل على تعبئة

(16) http://www.water-energy-food.org/en/conference.html.

المساعدات الفنية والمالية وتيسير توفير التمويل اللازم لتنفيذ برامج ومشاريع التنمية المستدامة المتفق عليها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي"[17].

40- فتمويل الأنشطة المتعلقة بالتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره يرتكز بشكل رئيسي على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وبروتوكول كيوتو، بما في ذلك آلية التنمية النظيفة ومرفق البيئة العالمية. فهذه وغيرها من الآليات المالية المتاحة تقدّم فرصاً جيّدة للمباشرة بمشاريع جديدة أو تحديث مشاريع قديمة ضمن إطار الاقتصاد الأخضر. ولكنّ فرص البلدان العربية للاستفادة من آليات التمويل هذه ظلّت محدودة مقارنة بغيرها من البلدان. والصناديق الخضراء (الجديدة منها والقديمة) ستكون محور بحث خلال مؤتمر ريو+20.

41- وعلى المستوى الإقليميّ، خصّصت المصارف الإنمائية العربية مزيداً من صناديق التمويل لمشاريع التنمية المستدامة. ولكنّ المنطقة تحتاج إلى المزيد من هذه الصناديق، لا سيّما تلك المخصصة للاستثمارات الخضراء مثل مرفق البيئة العربي الذي أنشئ ولكنه ما زال في مرحلة الإعداد للتشغيل (الإطار 4).

42- وعلى المستوى الوطني، يُطلب إلى الحكومات الاضطلاع بدور رئيسي في المساعدة على تمويل المشاريع الخضراء لأنّ المصارف تفتقر في بعض الحالات إلى القدرات الفنية اللازمة لتقييم المشاريع الخضراء وتتفادى المخاطر المتصلة بتمويل هذه المشاريع. والمعلومات المتوفرة حول المبادرات والصناديق القائمة قليلة. ومن بين السياسات الهادفة إلى تحفيز الأسواق الخضراء ونقل التكنولوجيا، التشريعات المتعلقة بالمساواة الضريبية التي تسهل مشاركة المستثمرين، والقروض المخصصة للبحث والتطوير، ومشاريع تغيير البنية التحتية الحكومية وفقاً لمفهوم الاقتصاد الأخضر.

43- وأمام القيود التي تعوق الوصول إلى خدمات المؤسسات المالية في المنطقة، يمكن للمشاريع الناشئة التي تملك إمكاناتٍ للنمو أن تستفيد من فرص التمويل البديلة مثل صناديق رأس المال المُخاطِر التي تهدف إلى الاستثمار في الابتكارات التكنولوجية. والمنطقة العربية تشهد زيادة في أعداد الصناديق الاستثمارية الخضراء المُخاطِرة التي تهدف إلى الاستثمار في التكنولوجيات البيئية. فالصكوك الخضراء التي استُحدثت مؤخراً في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية هي نموذج لرأس المال المُخاطِر في العمليات المصرفية الإسلامية.

الإطار 4- مرفق البيئة العربي

بادر مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة إلى تأسيس مرفق البيئة العربي كآلية عملية تهدف إلى استقطاب الموارد المالية للمشاريع والبرامج البيئية المستحدثة لتحسين التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وكلفت وزارةُ البيئة في لبنان الاضطلاع بشؤون الأمانة التأسيسيّة، واتحادُ المصارف العربية استضافة مقرّ المرفق.

ويعتمد نجاح مرفق البيئة العربي اعتماداً شديداً على التزام البلدان العربية ومختلف الجهات المعنية في المؤسسات

(17) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، 2002 (A/Conf.199/20)، المرفق، خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الفصل الحادي عشر، الفقرة 160 (ج).

والقطاع الخاص دعم المرفق بمصدر تمويل مستدام يمكن توجيهه نحو دعم مشاريع بيئية في المنطقة العربية. وحتى اليوم، وقعت تسعة بلدان على القانون التأسيسي لمرفق البيئة العربي وصادق عليه بَلدان اثنان، ولكنّ التشغيل الفعلي للمرفق يحتاج إلى مصادقة سبعة بلدان. وإلى أن يتم ذلك، تبقى بعض المسائل بحاجة إلى مزيد من النقاش بين الجهات المعنية، وتتعلق بكيفية تشغيل المرفق وتمويله وضمان استدامته وجودة خدماته، وكيفية إشراك مختلف الشركاء في تحقيق الأهداف المرجوّة له.

باء- الإطار المؤسسي الداعم للتنمية المستدامة في المنطقة العربية

44- ينعقد مؤتمر ريو+20 في وقت تشهد فيه المنطقة تغيرات كبيرة اجتماعية وسياسية. وهذه التغيرات تشكل فرصة للتوفيق بين جهود التنمية واحتياجات الناس وتطلعاتهم. فلا بدّ من توسيع نطاق مشاركة الجهات المعنية من حكومات ومجتمع مدني ومنظمات غير حكومية وقطاع خاص في التخطيط للبرامج الإنمائية وتصميمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ولا يمكن إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام إلا إذا تمّ وضع آليات لضمان الشفافية وإجراء الضوابط والموازين الملائمة.

45- وقد نوقشت مسألة الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة مراراً في مؤتمرات القمة الرئيسية حول التنمية المستدامة، وذلك لتحديد الإصلاحات المؤسسية اللازمة لمعالجة التحديات الناشئة. وقد تجاوبت البلدان العربية مع دعوات المجتمع الدولي إلى التعاون في تدعيم الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة عن طريق إعادة تنظيم البنى المؤسسية المحلية والإقليميّة، وكانت لها إنجازات عديدة في هذا المجال. ولكن ما زالت هناك ثغرات كبيرة تعتري عملية وضع نهج متكامل لصوغ السياسات وصنع القرارات المتعلقة بالشؤون البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، مما يشكل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق تنمية طويلة الأمد في المنطقة.

46- والأولوية يجب أن تُعطى لإعادة النظر في الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة القائمة على المستويات العالمية والإقليميّة والوطنيّة. وخلال مؤتمر ريو+20 الذي سينعقد بعد بضعة أشهر، من المرجح أن الأسرة الدولية ستتلقى اقتراحات مهمة بشأن إعادة تصميم ديناميّاتها وقد تُكلّف بولاية واضحة تتعلّق بتغيير الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على المستوى العالمي. وهكذا، فإن مؤتمر ريو+20 يشكّل فرصة مؤاتية لاستعراض التقدّم الذي أحرزته المنطقة العربية في تحقيق التنمية المستدامة، والإطار المؤسسي الذي تعتمده لهذه الغاية، والخيارات المتاحة لكي تعطي التنمية المستدامة نتائج فعلية. وسيكون على البلدان العربية أن تستجيب بسرعة للتغيرات الحاصلة على المستوى الدولي فتعيد تصميم مؤسساتها وتنشئ هيئات ومؤسسات جديدة تتولى تحقيق التنمية المستدامة في إطار اجتماعي واقتصادي سريع التغيّر[18].

47- ولضمان التنسيق على المستوى الوطني، يمكن إنشاء آلية دائمة للتشاور بين المؤسسات الحكومية المعنية بالتنمية المستدامة على شكل مجلسٍ أعلى للتنمية المستدامة أو ما شابه، يقود عملية إعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

48- وعلى المستوى الإقليمي، ينبغي الإسراع في تفعيل الآليات والمؤسسات المتخصّصة في المنطقة العربية (بما فيها الهيئات التابعة لجامعة الدول العربية) وتدعيمها وتحسينها. وقد خرجت ورشة العمل حول

(18) الإسكوا، 2011. الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية (E/ESCWA/SDPD/2011/5).

الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية (جدة، تشرين الأول/أكتوبر 2011) بتوصيات حدّدت مجموعة من الخيارات تضمّنت توسيع نطاق ولاية اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي والعضوية فيها لكي تشمل ممثلين يعملون في مجالات الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كذلك ينبغي التشديد على تحقيق التكامل والتعاون في المجال الاقتصادي في المنطقة، بما في ذلك إعادة تنشيط مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

رابعاً- الخطوات المقبلة

49- مع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر ريو+20، يشكل انعقاد الدورة السابعة والعشرين للإسكوا فرصة ملائمة لتحديد الخطوات المقبلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، التي تنطلق من النتائج التي تحققت حتى اليوم وتمهد الطريق أمام التزام الجهات المعنية بالتنمية المستدامة في مرحلة ما بعد مؤتمر ريو+20.

ألف- الأنشطة العالمية

50- على المستوى العالمي، سوف يشكل الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية المقرر عقده في الفترة من 13 إلى 15 حزيران/يونيو 2012 فرصة أخيرة للبلدان الأعضاء للتفاوض حول الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20. ويتوقّع أن تكون الجولتان الأولى والثانية من المفاوضات غير الرسمية والاجتماع الثالث ما بين دورتي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (آذار/مارس - نيسان/أبريل 2012) قد أسفرت في ذلك الحين عن نسخة منقّحة من الوثيقة الختامية.

51- وستعقد خلال مؤتمر ريو+20 (20-22 حزيران/يونيو 2012) وبالتزامن مع الجلسات العامة، أربع حلقات حوار رفيعة المستوى تحت عنوان مشترك هو "البحث في سبل المضي قدماً في تنفيذ النتائج المتوقعة للمؤتمر"[19]. وستدخل نتائجها في التقرير النهائي للمؤتمر.

52- كذلك تنظّم، على هامش الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية ومؤتمر ريو+20 وفي الأيام التي تفصل بينهما، اجتماعات جانبية أخرى برعاية حكومات ومجموعات رئيسية ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية. وستشكّل هذه الاجتماعات فرصاً لمناقشة نهج التنمية المستدامة التي يمكن أن تقدّم قيمة مضافة لنتائج مؤتمر ريو+20، بما فيها الالتزامات الطوعية[20].

53- وستساهم الإسكوا، إلى جانب اللجان الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، في تنظيم اجتماع على هامش المؤتمر، يُعقد في 21 حزيران/يونيو 2012، والهدف منه هو: (أ) تسليط الضوء على القيمة المضافة لتصميم نُهج إقليمية لتحقيق تكامل فعال بين أبعاد التنمية المستدامة وتكوين فهم أفضل لدور الإطار المؤسسي القوي على المستوى الإقليمي، وضمن مناطق اللجان الإقليميّة، في التشجيع على تحقيق هذا التكامل؛ (ب) تبادل أمثلة عمليّة حول الممارسات الجيّدة والسياسات العامة المعتمدة في المناطق في مجالات ذات

(19) قرار الجمعية العامة 197/66.

(20) http://www.uncsd2012.org/rio20/index.php?menu=127.

أهمية أساسية بالنسبة إلى كلّ منطقة. وتتضمّن هذه القضايا: (أ) تغيير النظام الاقتصادي لتطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر (بإشراف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)؛ (ب) عمالة الشباب في القطاعات الخضراء الناشئة (بإشراف الإسكوا)؛ (ج) إدارة الموارد الطبيعية (بإشراف اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ (د) تحقيق الأمن الغذائي وتحويل القطاع الزراعي إلى قطاع أخضر (بإشراف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)؛ (هـ) الديمقراطية البيئية كعنصر أساسي في إطار التنمية المستدامة (بإشراف اللجنة الاقتصادية لأوروبا).

54- وتنظّم الإسكوا اجتماعاً جانبياً آخر بالاشتراك مع جهات فاعلة رئيسية في مجال التنمية المستدامة على الصعيدين الدولي والإقليمي، ومنها جامعة الدول العربية، والمنتدى العربي للبيئة والتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وسيخصّص هذا الاجتماع الجانبي لمعالجة قضية الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

باء- الأنشطة الإقليمية

55- على المستوى الإقليمي، تقدّم الإسكوا الدعم للبلدان الأعضاء وذلك بالتعاون مع منظمات إقليمية تابعة للأمم المتحدة من خلال آلية التنسيق الإقليمي. وفي هذا الإطار، يجري حالياً رصد الأنشطة التي تنظّمها الأمم المتحدة في المنطقة تحضيراً لمؤتمر ريو+20 وذلك ضماناً للتكامل بين تلك الأنشطة.

56- كذلك تدعم الإسكوا جامعة الدول العربية في تحديث المبادرة العربية للتنمية المستدامة التي أعدّت في إطار التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002، وذلك لعرض التحديات الناشئة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويتوقّع أن تتضمّن الوثيقة بنسختها المنقّحة نتائج مؤتمر ريو+20[21].

57- وتجدر الإشارة إلى أنّ الإسكوا، وفقاً لبرنامج عملها لفترة السنتين 2012-2013، ستنفّذ مجموعة من الأنشطة الإقليميّة التي تتناول مواضيع خاصة بمؤتمر ريو+20، ولا سيّما منها الأنشطة التالية ذات الصلة الخاصة بأعمال المؤتمر:

(أ) مشروع ميداني لتعزيز القدرات الوطنية في منطقة الإسكوا على وضع السياسات والبرامج الكفيلة بتحفيز وتطوير قطاعات الإنتاج الخضراء. ومن بين الأنشطة المنفّذة في إطار هذا المشروع "مكاتب المساعدة الخضراء" التي تعنى بجمع المعلومات المتعلقة بفرص الاقتصاد الأخضر ونشرها؛

(ب) مشروع ميداني حول "بناء القدرات في مجال تخفيف آثار تغيّر المناخ من أجل تخفيف حدة الفقر في غربي آسيا". والهدف من هذا المشروع بناء قدرات واضعي السياسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة لتعزيز أمن الطاقة وتحسين فرص الحصول على خدمات الطاقة في المناطق الريفية الفقيرة؛

---

(21) مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، الدورة العادية الثالثة والعشرون، القرار 362.

(ج) دراسة واجتماع خبراء حول "رصد التحول إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية". والهدف من هذا النشاط تحديد طبيعة السياسات والبرامج الخضراء التي تتناسب مع خصائص المنطقة؛

(د) مشروع ميداني يهدف إلى تطوير قدرات البلدان العربية على التكيّف مع تغيّر المناخ عن طريق تطبيق أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية في القطاعات الرئيسية، ومنها الزراعة والاقتصاد والبيئة والصحة والمستوطنات البشرية، التي يتوقّع أن تتعرّض لتأثيرات تغيّر المناخ على موارد المياه العذبة؛

(ه) مبادرة إقليمية لتقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تعرض المنطقة العربية للآثار الاجتماعية والاقتصادية. والهدف من هذه المبادرة توفير منهاج مشترك للتصدي لتلك الآثار ومعالجتها والتداول حول تحديد الأولويات وصوغ السياسات الهادفة إلى التكيّف مع آثار تغيّر المناخ في المنطقة.

خامساً- خلاصة

58- سلّطت هذه الورقة الضوء على مجموعة التحديات التي تعوق تحقيق التنمية المستدامة في البلدان العربية والتي تفاقمت بفعل التغيرات الاجتماعية والسياسية التي تعيشها المنطقة حالياً. وفي هذا الإطار، يشكّل مؤتمر ريو+20 فرصة ينبغي للبلدان العربية أن تتلقفها لتجديد التزامها السياسي بالتنمية المستدامة ولضمان عدم طغيان الظروف التي تشغلها حالياً على أولويات التنمية المستدامة. فالتغيرات التي تعيشها البلدان العربية حالياً هي التي أثبتت أهمية برنامج التنمية المستدامة في تعزيز رفاه المواطنين وتحقيق تطلعاتهم.

59- ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر ريو+20، ينبغي للبلدان العربية أن تتابع المفاوضات الجارية حول الوثيقة الختامية للمؤتمر، وتبقى متيقّظة لأي محاولات تقوم بها البلدان المتقدّمة لإعادة التفاوض حول التزاماتها تجاه البلدان النامية، وأن لا تقبل بما هو دون الالتزامات التي سبق أن تعهّدت بها تلك البلدان خلال مؤتمرات القمة والمؤتمرات السابقة. وتشجّع الإسكوا البلدان الأعضاء على ضمان أعلى مستوى من المشاركة في مؤتمر ريو+20 في حزيران/يونيو، وهي تأمل في أن يكون تمثيل هذه البلدان متوازناً بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أنّها تأمل في أن تقدم البلدان الأعضاء اقتراحات بناءة بشأن صياغة أهداف التنمية المستدامة بما يضمن معالجة أولويات المنطقة واحتياجاتها والبناء على التقدّم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

60- والإسكوا تجدّد استعدادها، وفقاً لولايتها، لدعم التحضيرات الجارية في البلدان وعلى صعيد المنطقة لكي تكون مشاركتها ناشطة في مؤتمر ريو+20. فبرامج الأنشطة المخطّط لها مستمرّةٌ حتى موعد انعقاد المؤتمر، بل لما بعد المؤتمر لدعم البلدان الأعضاء في تنفيذ نتائج المؤتمر.

المرفق الأول

الأنشطة التحضيرية لمؤتمر ريو+20 على المستويين الوطني والإقليمي في المنطقة العربية (تشرين الأول/أكتوبر 2010 - شباط/فبراير 2012)

ألف- الاجتماعات التشاورية الإقليمية

النشاط	المكان والتاريخ	ملاحظات
ورشة عمل إقليمية حول التجارة والبيئة: تطوير قطاع السلع والخدمات البيئية في المنطقة العربية للتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر	بيروت، 15-16 كانون الأول/ديسمبر 2010	مناقشة المفاهيم الأساسية للاقتصاد الأخضر والمساهمة التي يمكن أن تقدمها تجارة السلع والخدمات البيئية لإنجاز إجراءات اعتماد الاقتصاد الأخضر
حلقة الحوار الثالثة حول الإنتاج والاستهلاك المستدامين في المنطقة العربية: تمهيد الطريق لتحقيق الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية	القاهرة، 26-27 كانون الثاني/يناير 2011	استعراض الممارسات الفضلى والتقدم المحرز وتبادل الآراء بشأن احتياجات المنطقة وأولوياتها دعماً للتحوّل نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر
الاجتماع التحضيري الإقليمي حول السياسات الاقتصادية الداعمة لتحول المنطقة العربية نحو اقتصاد أخضر	بيروت، 20-21 تموز/يوليو 2011	مناقشة الخيارات المتاحة لإصلاح السياسات الاقتصادية والأدوات المالية المتعلقة بالانتقال نحو اقتصاد أخضر مع ممثلي وزارات الشؤون المالية
ورشة عمل حول معايير الاستدامة الطوعية لتعزيز الإنتاج الزراعي المستدام وجودة الأغذية وسلامتها وحماية البيئة والتجارة في المنطقة العربية	بيروت، 27 أيلول/سبتمبر 2011	عرض مفهوم معايير الاستدامة الطوعية وتعزيز الوعي به وبإمكانية مساهمته في زيادة فرص دخول المنتجات والسلع الواردة من المنطقة إلى الأسواق وحصتها في هذه الأسواق
ندوة حول الصناعات الخضراء ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية	بيروت، 28-30 أيلول/سبتمبر 2011	إعداد برنامج عمل حول الصناعات الخضراء، لا سيّما الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم
ورشة عمل حول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية	جدّة، 3-5 تشرين الأول/أكتوبر 2011	مناقشة الإطار المؤسسي القائم في المنطقة العربية والإصلاحات الممكنة لمعالجة التحديات الناشئة التي تواجهها التنمية المستدامة؛ وإعداد موقف عربي بشأن الإدارة الدولية للشؤون البيئية
مشاورات إقليميّة للمجتمع المدني في إطار التحضيرات لمؤتمر ريو+20	دبي، 9-10 تشرين الأول/أكتوبر 2011	مشاورات مع المجتمع المدني ومجموعات رئيسية
ورشة عمل إقليمية تشاورية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية	بيروت، 12-13 تشرين الأول/أكتوبر 2011	مشاورات مع المجتمع المدني بشأن مؤتمر ريو+20
دورة تدريبية للمجموعات الرئيسية في المنطقة العربية	القاهرة، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2011	تحسين الوعي لدى المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنيّة حول مواضيع مؤتمر ريو+20 وبناء قدراتها على التعاون مع هيئات الأمم المتحدة
الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر ريو+20	القاهرة، 16-17 تشرين الأول/أكتوبر 2011	مناقشة التقرير الإقليمي الختامي واعتماده
المؤتمر السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية: الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغيّر	بيروت، 27-28 تشرين الأول/أكتوبر 2011	إطلاق التقرير العربي بشأن الاقتصاد الأخضر للمنتدى العربي للبيئة والتنمية. وتخللت المؤتمر حلقات حوار حول فرص العمل الخضراء

باء- جلسات الإحاطة والاجتماعات التنسيقيّة

النشاط	المكان والتاريخ
جلسة إحاطة للجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي في دورتها الثانية عشرة	بيروت، 16-19 تشرين الأول/أكتوبر 2010
جلسة إحاطة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الثانية والعشرين	القاهرة، 19-20 كانون الأول/ديسمبر 2010
جلسة إحاطة للجنة الفنية في الإسكوا في اجتماعها الخامس	بيروت، 6-7 نيسان/أبريل 2011
جلسة إحاطة لآلية التنسيق الإقليمي في اجتماعها الخامس عشر	بيروت، 2 حزيران/يونيو 2011
جلسة إحاطة للجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي في دورتها الثالثة عشرة	القاهرة، 18-20 تشرين الأول/أكتوبر 2011
جلسة إحاطة لآلية التنسيق الإقليمي في اجتماعها السادس عشر	بيروت، 25-26 تشرين الثاني/نوفمبر 2011
جلسة إحاطة للجنة الفنية في الإسكوا في اجتماعها السادس	بيروت، 1-2 كانون الأول/ديسمبر 2011
جلسة إحاطة للمجموعة العربية	نيويورك، 13 كانون الأول/ديسمبر 2011
جلسة إحاطة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الثالثة والعشرين	القاهرة، 21-22 كانون الأول/ديسمبر 2011

جيم- الاجتماعات على المستوى الوطني

النشاط	المكان والتاريخ	ملاحظات
الجمهورية العربية السورية: "التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر"	دمشق، 23-25 آذار/مارس 2011	مناقشة الاقتصاد الأخضر والسلع والخدمات البيئية من وجهة نظر الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك مناقشات ضمن مجموعات عمل
الأردن: ورشة عمل تدريبية حول دور تعزيز الإنتاجية في تحسين تنافسية المنشآت الصناعية في الأردن	عمّان، 6-9 حزيران/يونيو 2011	مناقشة توليد الطاقة الصناعية وكفاءة استهلاكها، ودور القطاع الخاص في الاقتصاد الأخضر، والسلع والخدمات البيئية، والعلامات البيئية
لبنان: مؤتمر حول فرص الأعمال الخضراء	بيروت، 14-15 حزيران/يونيو 2011	مناقشة فرص الأعمال الخضراء في لبنان
ورشة عمل لإطلاق مبادرة الوظائف الخضراء في الدول العربية: دراسة حالة لبنان	بيروت، 28-29 تموز/يوليو 2011	عرض واعتماد تقييمات عن إمكانيات فرص العمل الخضراء في مختلف القطاعات، بما فيها قطاعات الطاقة وإدارة النفايات والزراعة والبناء
المملكة العربية السعودية: نهج وطني لتحقيق التنمية المستدامة	الرياض، 21-22 تشرين الثاني/نوفمبر 2011	مناقشة قضايا تتعلّق بالاقتصاد الأخضر، والتقدم المحرز في التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+20، ونُهج التنسيق على المستوى الوطني في مجال التنمية المستدامة
قطر: ورشة عمل وطنية تحضيرية لمؤتمر ريو+20	الدوحة، 26-29 شباط/فبراير 2012	دعم الفريق الوطني المكلف إجراء التحضيرات لمؤتمر ريو+20

دال- الدراسات وأنشطة التوعية

الدراسة/النشاط	التاريخ	ملاحظات
ورقة مرجعية حول الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية	نيسان/أبريل 2011	تؤسس هذه الورقة للمناقشات حول التحديات المتصلة بالاقتصاد الأخضر والفرص التي يتيحها في المنطقة العربية
بوابة الإسكوا ونشرة ريو 20 تايمز	أيار/مايو 2011 - أيار/مايو 2012	تصدر النشرة كل شهرين
التقرير الإقليمي حول الإقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر	أيلول/سبتمبر 2011	يستعرض التقرير الواقع الإقليمي ويحدد الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر في المنطقة
الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية	تشرين الأول/أكتوبر 2011	تقييم التطورات منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (2002)
التقرير الثالث حول مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية	تشرين الأول/أكتوبر 2011	يقيم التقرير التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة ويحدد جوانب المبادرة التي تحتاج إلى تعديل
تقرير الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر ريو+20	1 تشرين الثاني/نوفمبر 2011	رفع التقرير إلى أمانة مؤتمر ريو+20 لإدراجه ضمن الوثيقة التجميعيّة التي ستشكّل أساساً لإعداد المسودّة الأوليّة للوثيقة الختامية للمؤتمر

المرفق الثاني

كلمة المجموعة العربية أمام اللجنة التحضيرية لمؤتمر ريو+20 أثناء الاجتماع الثاني
ما بين دورتي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
(15 كانون الأول/ديسمبر 2011)

السيد الرئيس،

بداية، تؤكّد المجموعة العربية تطلعها للمشاركة بفاعلية في المحطات الرئيسية والحاسمة المتبقية من العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) المقرر عقده في البرازيل في حزيران/يونيو 2012، وتعرب عن أملها بأن ينجح المؤتمر في الخروج بتوافق دولي حول سبل وآليات دعم التنمية المستدامة، بأبعادها الثلاثة، لما بعد عام 2012.

وقد اطلعت المجموعة العربية باهتمام بالغ على الورقة الاسترشادية التي أعدّتها هيئة مكتب مؤتمر ريو+20 تحضيراً لاجتماع اليوم والغد بهدف تركيز النقاش، والتي تطرح أسئلة وقضايا هامة وبدائل مختلفة فيما يخص شكل ومضمون النسخة الأولى من الوثيقة الختامية للمؤتمر، تلك الوثيقة التي نتطلع للمشاركة الإيجابية والفعالة في صياغتها خلال الأشهر المتبقية قبل انعقاد المؤتمر. وتود المجموعة العربية في إطار مساهمتها في الردّ على الأسئلة المطروحة في الورقة الاسترشادية، أن تقدّم المقترحات التالية، وأن تبرز موقفها إزاء القضايا الرئيسية محل النقاش والنتائج الواجب أن يحققها مؤتمر ريو+20. وتمّ مناقشة هذه المقترحات والمواقف باستفاضة خلال الاجتماعات التحضيرية العربية للمؤتمر، وتُرجمت في شكل توصيات صدرت عن الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي الذي نظّمته الإسكوا وجامعة الدول العربية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في القاهرة يومي 16 و17 تشرين الأول/أكتوبر 2011، وتمّ تقديمها كمساهمة في الوثيقة التجميعية للمؤتمر. وتتمثل أهم محددات موقفنا في النقاط التالية:

أولاً- محددات عامة

- ضرورة اعتماد نهج متوازن لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الترابط والتفاعل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- ضرورة عدم المساس بمبادئ مؤتمر ريو 1992 ورفض أية محاولة لإعادة التفاوض عليها؛
- أهمية تجديد التأكيد على مبادئ إعلان ريو، خاصة المبدأ السابع بشأن المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة بين الدول، والمبدأ الثالث والعشرين بشأن حماية الموارد البيئية والطبيعية للشعوب التي تعاني من الاحتلال والهيمنة والاضطهاد؛
- أهمية تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة وغيرها من المؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، وضرورة وفاء الدول المتقدّمة بالتزاماتها تجاه الدول النامية في هذا الصدد؛
- ضرورة عدم قيام الدول المتقدمة بتحميل الدول النامية أية التزامات إضافية، وأن تقدّم الدول المتقدمة التمويل الكافي للدول النامية وتنقل لها التكنولوجيا المناسبة وتساعدها على بناء القدرات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة؛
- أهمية مشاركة المرأة والشباب وأصحاب الاحتياجات الخاصة ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصالح في عمليات التنمية وصنع القرار؛
- أهمية دعم وبناء شبكات معلومات وقواعد بيانات للتنمية المستدامة لدعم عملية اتخاذ القرار وإنشاء نظام إقليمي لمعلومات التنمية المستدامة؛
- أهمية إدراج البعد الإقليمي في نتائج مؤتمر ريو+20.

ثانياً- فيما يخص الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

تؤكد الدول العربية أن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ليس غاية بحدّ ذاته، بل هو وسيلة لتنفيذ ما يجري الاتفاق عليه في مؤتمر ريو+20. لذلك يجب أن يتناول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وألا يرتّب أية أعباء إضافية على الدول النامية، وألا يؤدي إلى فرض عوائق أو شروط إضافية تقنية أو تجارية على هذه الدول. وترى المجموعة أهمية بحث موضوع الإطار المؤسسي على نحو يراعي الاعتبارات التالية:

- ضرورة تعزيز الإطار المؤسسي الدولي القائم قبل التفكير في إنشاء مؤسسات جديدة، والعمل نحو بناء وتفعيل البنية المؤسسية الوطنية والإقليمية القائمة، بما فيها اللجان الإقليمية؛
- أهمية عدم استخدام الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ذريعة لفرض اعتبارات بيئية كعوائق وشروط إضافية على تقديم المساعدة الإنمائية للدول النامية؛
- أهمية تعزيز التنسيق بين الأطر المؤسسية الدولية والإقليمية والوطنية، ودعم التنسيق والاتساق بين أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها.

ثالثاً- فيما يخص مفهوم الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر والتنمية المستدامة

تعيد المجموعة العربية التأكيد أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للاقتصاد الأخضر حتى الآن. وتود في هذا الصدد إبراز النقاط التالية:

- ضرورة أن يكون أي مفهوم يُتفق عليه للاقتصاد الأخضر في المستقبل أداة لتحقيق التنمية المستدامة وليس بديلاً عنها، وأن يجري تقييم الفرص والتحديات التي يطرحها والوسائل اللازمة لتحقيقه؛
- التأكيد، في اعتماد أي مفهوم يجري الاتفاق عليه للاقتصاد الأخضر، على مبدأ التحوّل التدريجي بما يتناسب مع إمكانات وخصائص كل بلد وباعتماد السياسات المناسبة؛
- رفض استخدام مفهوم الاقتصاد الأخضر كنموذج موحد يطبق على المنطقة كلها؛ وكذريعة لفرض حواجز تجارية ومعايير بيئية؛ وكشرط مسبق للحصول على المساعدات والدعم المالي؛ وكوسيلةٍ للحدّ من حق الدول النامية في استغلال مواردها الطبيعية على نحو يلبّي أولوياتها الإنمائية؛ وكأداة لتتنصل الدول المتقدمة من التزاماتها تجاه الدول النامية.

رابعاً- فيما يخص شكل الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20

ترى المجموعة العربية أهمية أن تتضمن الوثيقة الختامية، إلى جانب إعلان سياسي مقتضب، خطة عمل شاملة ومنفصلة عن الإعلان السياسي، بحيث تكون الإجراءات والالتزامات التي سيتم الاتفاق عليها واضحة ومحددة، وذلك على غرار الوثائق الختامية الصادرة عن قمة الأرض لعام 1992 ومؤتمر جوهانسبرغ لعام 2002، وغيرها من القمم والمؤتمرات الدوليّة.

المرفق الثالث

المسودّة الأولية للوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +20
(كما صدرت في 10 كانون الثاني/يناير 2012)

UNITED NATIONS

RIO+20 United Nations Conference on Sustainable Development

THE FUTURE WE WANT*

TABLE OF CONTENTS

		Paras
I.	PREAMBLE/STAGE SETTING	1-5
II.	RENEWING POLITICAL COMMITMENT	6-24
	A. Reaffirming Rio principles and past action plans	6-9
	B. Assessing the progress to date and the remaining gaps in the implementation of the outcomes of the major summits on sustainable development and addressing new and emerging challenges (Integration, Implementation, Coherence)	10-16
	C. Engaging major groups	17-21
	D. Framework for action	22-24
III.	GREEN ECONOMY IN THE CONTEXT OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND POVERTY ERADICATION	25-43
	A. Framing the context of the green economy, challenges and opportunities	25-31
	B. Toolkits and experience sharing	32-36
	C. Framework for action	37-43
IV.	INSTITUTIONAL FRAMEWORK FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT	44-62
	A. Strengthening/reforming/integrating the three pillars	44
	B. GA, ECOSOC, CSD, SDC proposal	45-49
	C. UNEP, specialized agency on environment proposal, IFIs, United Nations operational activities at country level	50-58
	D. Regional, National, Local	59-62
V.	FRAMEWORK FOR ACTION AND FOLLOW-UP	63-128
	A. Priority/key/thematic/cross-sectoral issues and areas	63-104
	B. Accelerating and measuring progress (SDGs, GDP and others)	105-111
	C. Means of Implementation (finance, access to and transfer of technology, capacity building	112-128

* Submitted by the co-Chairs on behalf of the Bureau in accordance with the decision in Prepcom 2 to present the zero-draft of the outcome document for consideration by Member States and other stakeholders no later than early January 2012.

I. PREAMBLE/STAGE SETTING

1. We, the heads of State and Government, having met at Rio de Janeiro, Brazil, from 20-22 June 2012, resolve to work together for a prosperous, secure and sustainable future for our people and our planet.

2. We reaffirm our determination to free humanity from hunger and want through the eradication of all forms of poverty and strive for societies which are just, equitable and inclusive, for economic stability and growth that benefits all.

3. We are committed to making every effort to accelerate progress in achieving the internationally agreed development goals, including the Millennium Development Goals by 2015, thus improving the lives of the poorest people.

4. We are also committed to enhancing cooperation and addressing the ongoing and emerging issues in ways which will enhance opportunities for all, be centred on human development while preserving and protecting the life support system of our common home, our shared planet.

5. We urge bold and decisive action on the objective and themes for the conference. We renew our commitment to sustainable development and express our determination to pursue the green economy in the context of sustainable development and poverty eradication. We further affirm our resolve to strengthen the institutional framework for sustainable development. Taken together our actions should fill the implementation gaps and achieve greater integration among the three pillars of sustainable development – the economic, the social and the environmental.

II. RENEWING POLITICAL COMMITMENT

A. REAFFIRMING RIO PRINCIPLES AND PAST ACTION PLANS

6. We reaffirm that we continue to be guided by the purposes and principles of the Charter of the United Nations and with full respect for international law and its principles.

7. We reaffirm our commitment to advance progress in implementation of the Rio Declaration on Environment and Development, Agenda 21, the Programme for the Further Implementation of Agenda 21, the Johannesburg Declaration on Sustainable Development and the Plan of Implementation of the World Summit on Sustainable Development, the Barbados Programme of Action and the Mauritius Strategy for Implementation. The Rio Principles shall continue to guide the international community and serve as the basis for cooperation, coherence and implementation of agreed commitments.

8. We also reaffirm our commitment to the Monterrey Consensus of the International Conference on Financing for Development, the Doha Declaration on Financing for Development: the Political Declaration on Africa's development needs, and the Istanbul Programme of Action for Least Developed Countries.

9 We recognize the need to reinforce sustainable development globally through our collective and national efforts, in accordance with the principle of common but differentiated responsibilities and the principle of the sovereign right of states over their natural resources.

B. ASSESSING THE PROGRESS TO DATE AND THE REMAINING GAPS IN THE IMPLEMENTATION OF THE OUTCOMES OF THE MAJOR SUMMITS ON SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND ADDRESSING NEW AND EMERGING CHALLENGES (INTEGRATION, IMPLEMENTATION, COHERENCE)

10. We recognize that the twenty years since the Earth Summit in 1992 have seen progress and change. There are deeply inspiring examples of progress, including in poverty eradication, in pockets of economic dynamism and in connectivity spurred by new information technologies which have empowered people.

11. We acknowledge, however, that there have also been setbacks because of multiple interrelated crises – financial, economic and volatile energy and food prices. Food insecurity, climate change and biodiversity loss have adversely affected development gains. New scientific evidence points to the gravity of the threats we face. New and emerging challenges include the further intensification of earlier problems calling for more urgent responses. We are deeply concerned that around 1.4 billion people still live in extreme poverty and one sixth of the world's population is undernourished, pandemics and epidemics are omnipresent threats. Unsustainable development has increased the stress on the earth's limited natural resources and on the carrying capacity of ecosystems. Our planet supports seven billion people expected to reach nine billion by 2050.

12. We note that national commitment to sustainable development has deepened. Many Governments now incorporate environmental and social issues into their economic policies, and have strengthened their commitment to sustainable development and the implementation of Agenda 21 and related agreements through national policies and plans, national legislation and institutions, and the ratification and implementation of international environmental agreements.

13. We nevertheless observe that, despite efforts by Governments and non-State actors in all countries, sustainable development remains a distant goal and there remain major barriers and systemic gaps in the implementation of internationally agreed commitments.

14. We resolve to redouble our efforts to eradicate poverty and hunger and to ensure that human activities respect the earth's ecosystems and life-support systems. We need to mainstream sustainable development in all aspects of the way we live. We acknowledge the particular responsibility to nurture sustainable development and sustainable consumption and production patterns.

15. We recognize the special challenges facing least developed countries, landlocked developing countries, Small Island developing States, middle-income countries and African countries.

16. We acknowledge the diversity of the world and recognize that all cultures and civilizations contribute to the enrichment of humankind and the protection of the Earth's life support system. We emphasize the importance of culture for sustainable development. We call for a holistic approach to sustainable development which will guide humanity to live in harmony with nature.

C. ENGAGING MAJOR GROUPS

17. We underscore that a fundamental prerequisite for the achievement of sustainable development is broad public participation in decision-making. Sustainable development requires major groups – women, children and youth, indigenous peoples, non-governmental organisations, local authorities, workers and trade unions, business and industry, the scientific and technological community, and farmers – to play a meaningful role at all levels. It is important to enable all members of civil society to be actively engaged in sustainable development by incorporating their specific knowledge and practical know-how into national and local policy making. In this regard, we also acknowledge the role of national parliaments in furthering sustainable development.

18. We recognize that improved participation of civil society depends upon strengthening the right to access information and building civil society capacity to exercise this right. Technology is making it easier for Governments to share information with the public and for the public to hold decision makers accountable. In this regard, it is essential to work towards universal access to information and communications technologies.

19. We acknowledge the important role of the private sector in moving towards sustainable development. We strongly encourage business and industry to show leadership in advancing a green economy in the context of sustainable development and poverty eradication.

20. We also acknowledge the essential role of local governments and the need to fully integrate them into all levels of decision making on sustainable development.

21 We recognize the importance of the UN Declaration on the Rights of Indigenous Peoples in the global, regional and national implementation of sustainable development strategies. We also recognize the need to reflect the views of children and youth as the issues we are addressing will have a deep impact on the youth of today and the generations that follow.

D. FRAMEWORK FOR ACTION

22. We commit to improving governance and capacity at all levels – global, regional, national and local – to promote integrated decision making, to fill the implementation gap and promote coherence across institutions.

23. We commit ourselves to reinvigorating the global partnership for sustainable development. We recognize that States must work together cooperatively and join with all stakeholders to address the common sustainable development challenges we face.

24. We call for a global policy framework requiring all listed and large private companies to consider sustainability issues and to integrate sustainability information within the reporting cycle.

III. GREEN ECONOMY IN THE CONTEXT OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND POVERTY ERADICATION

A. FRAMING THE CONTEXT OF THE GREEN ECONOMY, CHALLENGES AND OPPORTUNITIES

25. We are convinced that a green economy in the context of sustainable development and poverty eradication should contribute to meeting key goals – in particular the priorities of poverty eradication, food security, sound water management, universal access to modern energy services, sustainable cities, management of oceans and improving resilience and disaster preparedness, as well as public health, human resource development and sustained, inclusive and equitable growth that generates employment, including for youth. It should be based on the Rio principles, in particular the principle of common but differentiated responsibilities, and should be people-centred and inclusive, providing opportunities and benefits for all citizens and all countries.

26. We view the green economy as a means to achieve sustainable development, which must remain our overarching goal. We acknowledge that a green economy in the context of sustainable development and poverty eradication should protect and enhance the natural resource base, increase resource efficiency, promote sustainable consumption and production patterns, and move the world toward low-carbon development.

27. We underscore that green economy is not intended as a rigid set of rules but rather as a decision-making framework to foster integrated consideration of the three pillars of sustainable development in all relevant domains of public and private decision-making.

28. We recognize that each country, respecting specific realities of economic, social and environmental development as well as particular conditions and priorities, will make the appropriate choices.

29. We are convinced that green economy policies and measures can offer win-win opportunities to improve the integration of economic development with environmental sustainability to all countries, regardless of the structure of their economy and their level of development.

30. We acknowledge, however, that developing countries are facing great challenges in eradicating poverty and sustaining growth, and a transition to a green economy will require structural adjustments which may involve additional costs to their economies. In this regard, the support of the international community is necessary.

31. We note that the transformation to a green economy should be an opportunity to all countries and a threat to none. We therefore resolve that international efforts to help countries build a green economy in the context of sustainable development and poverty eradication must not:

(a) Create new trade barriers;

(b) Impose new conditionalities on aid and finance;

(c) Widen technology gaps or exacerbate technological dependence of developing countries on developed countries;

(d) Restrict the policy space for countries to pursue their own paths to sustainable development.

B. TOOLKITS AND EXPERIENCE SHARING

32. We acknowledge that countries are still in the early stages of building green economies and can learn from one another. We note the positive experiences in developing a green economy in some countries, including developing countries. We recognize that a mix of policies and measures tailored to each country's needs and preferences will be needed. Policy options include, inter alia, regulatory, economic and fiscal instruments, investment in green infrastructure, financial incentives, subsidy reform, sustainable public procurement, information disclosure, and voluntary partnerships.

33. We support the creation of an international knowledge-sharing platform to facilitate countries' green economy policy design and implementation, including:

(a) A menu of policy options;

(b) A toolbox of good practices in applying green economy policies at regional, national and local levels;

(c) A set of indicators to measure progress;

(d) A directory of technical services, technology and financing that could assist developing countries.

34. We request the UN Secretary-General, in consultation with international organizations, relevant entities of the UN system and others, to establish such a platform.

35. We urge member States to make national presentations on their experiences in the appropriate institutional framework as described in Section IV below.

36. We also urge all major groups, particularly business and industry, to share their experiences in this regard.

C. FRAMEWORK FOR ACTION

37. We recognize the value of having a set of differentiated strategies, tailored to the needs of different countries and different sectors.

38. We encourage all States to develop their own green economy strategies through a transparent process of multi-stakeholder consultation.

39. We encourage the United Nations, in cooperation with other relevant international organizations, to support developing countries at their request in developing green economy strategies.

40. We strongly encourage business and industry – organized by industrial sectors, cooperating across countries and in consultation with governments, workers and trade unions and other stakeholders – to develop green economy roadmaps for their respective sectors, with concrete goals and benchmarks of progress, including for net creation of jobs.

41. We acknowledge and encourage voluntary national commitments and actions by State actors as well as stakeholders to achieve a green economy in the context of sustainable development and poverty eradication, including through the shaping of innovative partnerships.

42. We realize that to make significant progress towards building green economies will require new investments, new skills formation, technology development, transfer and access, and capacity building in all countries. We acknowledge the particular need to provide support to developing countries in this regard and agree:

(a) To provide new, additional and scaled up sources of financing to developing countries;

(b) To launch an international process to promote the role of innovative instruments of finance for building green economies;

(c) To gradually eliminate subsidies that have considerable negative effects on the environment and are incompatible with sustainable development, complemented with measures to protect poor and vulnerable groups;

(d) To facilitate international collaborative research on green technologies involving developing countries, ensuring the technologies so developed remain in the public domain and are accessible to developing countries at affordable prices;

(e) To encourage creation of Centres of Excellence as nodal points for green technology R&D;

(f) To support developing countries' scientists and engineers and scientific and engineering institutions to foster their efforts to develop green local technologies and use traditional knowledge;

(g) To establish a capacity development scheme to provide country-specific advice and, where appropriate, region and sector-specific advice to all interested countries and to assist them in accessing available funds.

43. We recognize the importance of measuring global progress. In this regard, we will be guided by a roadmap that contains the following indicative goals and timeline:

(a) 2012-2015: establishment of indicators and measures to evaluate implementation; establishment of mechanisms for the transfer of technology, sharing of know-how, and enhancement of capacities;

(b) 2015-2030: implementation and periodic assessment of progress;

(c) 2030: comprehensive assessment of progress.

We request the Secretary-General, in close cooperation with the UN system, to provide a report for the General Assembly at its 67th session, detailing further steps in this regard.

IV. INSTITUTIONAL FRAMEWORK FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT

A. STRENGTHENING/REFORMING/INTEGRATING THE THREE PILLARS

44. We recognize that strong governance at local, national, regional and global levels is critical for advancing sustainable development. The strengthening and reform of the institutional framework should, among other things:

(a) Integrate the three pillars of sustainable development and promote the implementation of Agenda 21 and related outcomes, consistent with the principles of universality, democracy, transparency, cost-effectiveness and accountability, keeping in mind the Rio Principles, in particular common but differentiated responsibilities;

(b) Provide cohesive, government-driven policy guidance on sustainable development and identify specific actions in order to fulfil the sustainable development agenda through the promotion of integrated decision making at all levels;

(c) Monitor progress in the implementation of Agenda 21 and relevant outcomes and agreements, at local, national, regional and global levels;

(d) Reinforce coherence among the agencies, funds and programmes of the United Nations system, including the International Financial and Trade Institutions.

B. GA, ECOSOC, CSD, SDC PROPOSAL

General Assembly

45. We reaffirm the central role of the General Assembly as the highest policy-making body, and call for it to further integrate sustainable development as a key element of the overarching framework for United Nations activities.

Economic and Social Council

46. We reaffirm that the Economic and Social Council is a central mechanism for the coordination of the United Nations system and its specialized agencies and supervision of its subsidiary bodies, in particular its functional commissions.

47. We also reaffirm that ECOSOC is a central forum for intergovernmental deliberations on economic and social issues, and provides guidance and coordination to the UN system's operational activities for development in the field.

48. We agree to promote the role of ECOSOC in the integration of the three pillars of sustainable development including by making better use of the coordination segment of ECOSOC for monitoring implementation of agreements on sustainable development and, similarly, making use of the ECOSOC operational activities and humanitarian segments to promote mainstreaming of sustainable development into programmes of UN agencies and programmes.

Commission on Sustainable Development

49. We reaffirm the role of the Commission on Sustainable Development as the high level commission on sustainable development in the United Nations system. We agree to consider options for improving the

working methods, the agenda and programme of work of the Commission to better facilitate, promote, and coordinate sustainable development implementation, including measures to ensure more focused, balanced and responsive engagement with a more limited set of issues, and enhanced implementation of its decisions. We also agree to consider means to enhance the review function of the Commission, including through a voluntary review process.

OR

Sustainable Development Council

49. alt. We resolve to transform the CSD into a Sustainable Development Council that will serve as the authoritative, high-level body for consideration of matters relating to the integration of the three dimensions of sustainable development.

49. alt. bis The work of the Council should be based on fundamental documents on sustainable development such as Agenda 21, the Rio principles and related outcomes. The Council should, inter alia, fully carry out the functions and mandates of the Commission for Sustainable Development. It would be guided by the need to promote integration of the three pillars of sustainable development, promote effective implementation at all levels and promote effective institutional coherence. It should help in enhancing the involvement of all stakeholders, particularly major groups, in the follow-up of Rio+20.

49. alt ter. We request the President of the General Assembly to conduct open, transparent and inclusive negotiations, with the aim of establishing the mandate, modalities, functions, size, composition, membership, working methods and procedures of the Council and report on the outcome before the end of the 67th session of the General Assembly.

C. UNEP, SPECIALIZED AGENCY ON ENVIRONMENT PROPOSAL, IFIS, UNITED NATIONS OPERATIONAL ACTIVITIES AT COUNTRY LEVEL

50. We reaffirm the need to strengthen international environmental governance within the context of the institutional framework for sustainable development, in order to promote a balanced integration of the economic, social and environmental pillars of sustainable development, and to this end:

51. We agree to strengthen the capacity of UNEP to fulfil its mandate by establishing universal membership in its Governing Council and call for significantly increasing its financial base to deepen policy coordination and enhance means of implementation.

OR

51 alt. We resolve to establish a UN specialized agency for the environment with universal membership of its Governing Council, based on UNEP, with a revised and strengthened mandate, supported by stable, adequate and predictable financial contributions and operating on an equal footing with other UN specialized agencies. This agency, based in Nairobi, would cooperate closely with other specialized agencies.

52. We stress the need for a regular review of the state of the planet and the Earth's carrying capacity and request the Secretary-General to coordinate the preparation of such a review in consultation with relevant international organizations and the UN system.

53. We call for the scientific basis for decision making to be strengthened across the UN system and recognise that the interface between science and policy-making should be enhanced.

54. We recognize that sustainable development must be given due consideration by the International Financial Institutions, especially the World Bank and the International Monetary Fund, the regional development banks, UNCTAD and the World Trade Organization in regulating global trade. In that regard, we request the international financial institutions to review their programmatic strategies to ensure the provision of better support to developing countries for the implementation of sustainable development.

55. We recognize that coordination and cooperation among the MEAs are needed in order to, inter alia, address policy fragmentation and avoid overlap and duplication. We welcome the work already undertaken to enhance synergies among the three conventions in the chemicals and waste cluster. We call for further measures to enhance coordination and cooperation among MEAs in other clusters.

56. We emphasise the need to strengthen operational activities for sustainable development, especially the delivery of the UN system in the field.

57. We agree to further consider the establishment of an Ombudsperson, or High Commissioner for Future Generations, to promote sustainable development.

58. We agree to take steps to give further effect to Rio Principle 10 at the global, regional and national level, as appropriate.

D. REGIONAL, NATIONAL, LOCAL

59. We reaffirm that overarching sustainable development strategies incorporated in national development plans are key instruments for the implementation of sustainable development commitments at regional, national and sub-national levels.

60. We call for the strengthening of existing regional and sub-regional mechanisms, including the regional commissions, in promoting sustainable development through capacity building, exchange of information and experiences and providing expertise.

61. We underline the need for more coherent and integrated planning and decision-making at the national level. We therefore call on countries to establish and strengthen, as appropriate, national sustainable development councils to enable them to coordinate, consolidate and ensure the mainstreaming of cross-cutting issues in the highest decision-making bodies, with the integration and full participation of all stakeholders.

62. We recognise the need to integrate sustainable urban development policy as a key component of a national sustainable development policy and, in this regard, to empower local authorities to work more closely with national governments. We recognize that partnerships among cities have emerged as a leading force for action on sustainable development. We commit to support international cooperation among local authorities, including through assistance from international organizations.

V. FRAMEWORK FOR ACTION AND FOLLOW-UP

A. PRIORITY/KEY/THEMATIC/CROSS-SECTORAL ISSUES AND AREAS

63. We recognize that progress in implementation requires attention to a number of sectoral and cross-sectoral priority areas as well as to the linkage among different sectors. We also recognize that assessing progress in these areas can benefit from defining aspirational goals, targets and indicators, as appropriate. We therefore commit to the following actions:

Food security

64. We reaffirm the right to food and call upon all States to prioritize sustainable intensification of food production through increased investment in local food production, improved access to local and global agri-food markets, and reduced waste throughout the supply chain, with special attention to women, smallholders, youth, and indigenous farmers. We are committed to ensuring proper nutrition for our people.

65. We call for more transparent and open trading systems and, where appropriate, practices that contribute to the stability of food prices and domestic markets; ensure access to land, water and other resources; and support social protection programmes.

66. We further support initiatives at all levels that improve access to information, enhance interactions among farmers and experts through education and extension services, and increase the use of appropriate technologies for sustainable agriculture.

Water

67. We underline the importance of the right to safe and clean drinking water and sanitation as a human right that is essential for the full enjoyment of life and all human rights. Furthermore, we highlight the critical importance of water resources for sustainable development, including poverty and hunger eradication, public health, food security, hydropower, agriculture and rural development.

68. We recognize the necessity of setting goals for wastewater management, including reducing water pollution from households, industrial and agricultural sources and promoting water efficiency, wastewater treatment and the use of wastewater as a resource, particularly in expanding urban areas.

69. We renew our commitment made in the Johannesburg Plan of Implementation (JPOI) regarding the development and implementation of integrated water resources management and water efficiency plans. We reaffirm our commitment to the 2005-2015 International Decade for Action "Water for Life". We encourage cooperation initiatives for water resources management in particular through capacity development, exchange of experiences, best practices and lessons learned, as well as sharing appropriate environmentally sound technologies and know-how.

Energy

70. We propose to build on the Sustainable Energy for All initiative launched by the Secretary-General, with the goals of providing universal access to a basic minimum level of modern energy services for both consumption and production uses by 2030; improving energy efficiency at all levels with a view to doubling the rate of improvement by 2030; and doubling the share of renewable energy in the global energy mix by 2030 through promoting the development and use of renewable energy sources and technologies in all countries. We call for provision of adequate financial resources, of sufficient quality and delivered in a timely manner, to developing countries for providing efficient and wider use of energy sources.

71. We agree that each country should work for low-carbon development. We encourage more widespread use of energy planning tools to provide a robust framework for donors and partners to coordinate their development cooperation efforts.

Cities

72. We commit to promote an integrated and holistic approach to planning and building sustainable cities through support to local authorities, efficient transportation and communication networks, greener buildings

and an efficient human settlements and service delivery system, improved air and water quality, reduced waste, improved disaster preparedness and response and increased climate resilience.

Green jobs-social inclusion

73. We recognize that the development of human capacity is essential to achieving broad-based economic growth, building strong, sustainable communities, promoting social well-being, and improving the environment. Workers must have the skills and protections necessary to participate in and benefit from the transition to a green economy, which has great potential to create decent jobs, particularly for the youth, and eradicate poverty.

74. We also recognize that significant job creation opportunities can be availed through investments in public works for restoration and enhancement of natural capital, sustainable land and water management practices, family farming, ecological farming, organic production systems, sustainable forest management, rational use of biodiversity for economic purposes, and new markets linked to renewable and unconventional energy sources. We encourage business and industry to contribute to green job creation throughout their global supply chains, including through support to small and medium enterprises.

75. We recognise and acknowledge that social well being and growth are also built on robust and high quality infrastructure that creates jobs and wealth, adds long term value and allows for broad inclusion. In this regard, we commit to enhanced infrastructure investment which promotes sustainable development.

76. Understanding that building green economies will depend critically on creating green jobs, we agree to take the following measures:

(a) Improve knowledge of green jobs trends and developments, and integrate relevant data into national economic statistics;

(b) Address potential skills shortages through skills mapping and promoting of green jobs training programs;

(c) Put in place an enabling environment for robust creation of decent jobs by private enterprises investing in the green economy, including by small and medium enterprises.

77. We stress the need to provide social protection to all members of society, including those who are not employed in the formal economy. In this regard, we strongly encourage national and local initiatives aimed at providing a social protection floor for all citizens.

Oceans and Seas, SIDS

78. We recognize that oceans are critical to sustaining Earth's life support systems. Careless exploitation of the oceans and their resources puts at risk the ability of oceans to continue to provide food, other economic benefits and environmental services to humankind. We stress the importance of the conservation, sustainable management and equitable sharing of marine and ocean resources. We also recognize the significant economic, social and environmental contribution of coral reefs to island and coastal States, and support cooperation based on the Coral Triangle Initiative (CTI), and the International Coral Reef Initiative (ICRI).

79. We endorse the Regular Process for the Global Marine Assessment as a credible, robust process, and support the completion of its first global integrated assessment of the state of the marine environment by

2014. We call for consideration of assessment findings in formulation of national, regional and global oceans policy.

80. We note the establishment by the UN General Assembly of an Ad Hoc Open-ended Informal Working Group to study issues relating to the conservation and sustainable use of marine biological diversity beyond areas of national jurisdiction, and we agree to initiate, as soon as possible, the negotiation of an implementing agreement to UNCLOS that would address the conservation and sustainable use of marine biodiversity in areas beyond national jurisdiction.

81. We call on countries to advance implementation of the Global Programme of Action for the Protection of the Marine Environment from Land-based Activities, including further capacity-building and mobilization of resources for investment in treatment of human wastes and waste water and to develop a global action plan to combat marine litter and pollution.

82. We also propose to implement an international observing network for ocean acidification and to work collectively to prevent further ocean acidification.

83. We note that despite agreement to restore global fish stocks to sustainable levels by 2015, many stocks continue to be depleted unsustainably. We call upon States to re-commit to maintaining or restoring depleted fish stocks to sustainable levels and to further commit to implementing science-based management plans to rebuild stocks by 2015.

84. We urge countries to combat illegal, unreported and unregulated (IUU) fishing by adopting and implementing effective tools, in accordance with international law. We note the agreement on port state measures to prevent, deter and eliminate illegal, unreported and unregulated fishing approved by FAO in 2009 and urge States that have not yet acceded to the agreement to do so.

85. We reaffirm that Small Island Developing States (SIDS) remain a special case for sustainable development in view of their unique and particular vulnerabilities. The vulnerability of SIDS has worsened over the last two decades, primarily because of higher exposure to external shocks, including increasing adverse impacts of climate change and more frequent and intense natural disasters as well as the fuel, food, and financial crises, combined with inadequate international support.

86. We call for increased efforts to assist SIDS in implementing the BPOA and MSI and achieving sustainable development, including improvement and strengthening of the relevant entities within the United Nations system that support SIDS' sustainable development. We also call for the convening of the third international conference for the sustainable development of Small Island Developing States in 2014.

Natural disasters

87. We reiterate the call for disaster risk reduction to continue to be addressed in the context of sustainable development and placed within the post-2015 development agenda. We call for increased coordination among national, regional and international levels for a robust response to environmental emergencies and improved forecasting and early warning systems, as well as closer coordination between emergency response, early recovery and development efforts, including adoption of a post "Hyogo Framework" and its integration into development policy.

Climate change

88. We reaffirm that climate change is one of the greatest challenges of our time, and express our deep concern that developing countries are particularly vulnerable to and are experiencing increased negative impacts from climate change, which is severely undermining food security and efforts to eradicate poverty, and also threatens the territorial integrity, viability and the very existence of small island developing states. We welcome the outcome of COP17 at Durban and look forward to the urgent implementation of all the agreements reached.

89. We encourage international initiatives and partnerships to address the interrelationship among water, energy, food and climate change in order to achieve synergies as well as to minimize conflicts among policy objectives, being particularly sensitive to impacts on vulnerable populations.

Forests and biodiversity

90. We support policy frameworks and market instruments that effectively slow, halt and reverse deforestation and forest degradation and promote the sustainable use and management of forests, as well as their conservation and restoration. We call for the urgent implementation of the "Non-Legally Binding Instrument on all Types of Forests (NLBI)".

91. We welcome the Nagoya Protocol adopted at the tenth meeting of the Conference of the Parties to the Convention on Biodiversity. We support mainstreaming of biodiversity and ecosystem services in policies and decision-making processes at international, regional and national levels, and encourage investments in natural capital through appropriate incentives and policies, which support a sustainable and equitable use of biological diversity and ecosystems.

Land degradation and desertification

92. We recognize the economic and social significance of land, particularly its contribution to growth, food security, and poverty eradication, and note that the intensity of desertification of most of Africa's arable land is a serious challenge to sustainable development in the region. We call for enhanced support by the international community to the implementation of the United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD).

93. We agree to support partnerships and initiatives for the safeguarding of soil resources such as the Global Soil Partnership (GSP). We also encourage scientific studies and initiatives aimed at raising wider awareness of the economic benefits of sustainable land management policies that achieve healthy and productive land and soil.

Mountains

94. We recognize that mountains are highly vulnerable to global changes such as climate change, and are often home to communities including of indigenous peoples, who have developed sustainable uses of their resources yet are often marginalized, sometimes with high poverty rates, exposure to natural risks and food insecurity. We recognize the benefits derived from mountains and their associated ecosystems. We also recognize the need to explore global, regional, national, and local mechanisms to compensate and reward mountain communities for the services they provide through ecosystem protection.

Chemicals and waste

95. We call for strengthening the Strategic Approach to International Chemicals Management (SAICM), to step up efforts towards a more robust, coherent, effective and efficient international regime for chemicals

throughout their lifecycle. Sustainable and adequate long-term funding will be important to assist developing countries with sound chemical and waste management through an integrated approach.

96. We commend the increased coordination and cooperation among the Basel Convention, the Rotterdam Convention and the Stockholm Convention on Persistent Organic Pollutants, and call for public-private partnerships aiming to enhance capacity and technology for environmentally sound waste management. We also note with concern the emerging challenges of electronic waste and plastics in the marine environment, which should be addressed inter alia through appropriate programmes and environmentally sound technologies for material and energy recovery.

Sustainable Consumption and Production

97. We agree to establish a 10-Year Framework of Programmes on sustainable consumption and production (SCP) as part of a global pact on sustainable consumption and production, based on the text elaborated in the negotiations in the United Nations Commission on Sustainable Development at its nineteenth session.

Education

98. We recognize that access by all people to quality education is an essential condition for sustainable development and social inclusion. We commit to strengthening the contribution of our education systems to the pursuit of sustainable development, including through enhanced teacher training and curricula development.

99. We call upon universities to become models of best practice and transformation by setting an example of sustainability of facilities on their campuses and teaching sustainable development as a module across all disciplines. In this way sustainable practices will become embedded in learning and action.

100. We encourage international education exchange activities on education for sustainable development, including the creation of fellowships and scholarships for international study in disciplines and inter-disciplinary fields pertinent to the promotion of sustainable development.

101. We agree to promote education for sustainable development beyond the end of the United Nations Decade of Education for Sustainable Development in 2014, to educate a new generation of students in the values, key disciplines and holistic, cross-disciplinary approaches essential to promoting sustainable development.

Gender equality

102. We recognize that sustainable development is linked to and depends on women's economic contributions, both formal and informal. We note with concern that persistent social and economic inequities continue to affect women and children, who make up the majority of those living in poverty.

103. We call for removing barriers that have prevented women from being full participants in the economy and unlocking their potential as drivers of sustainable development, and agree to prioritize measures to promote gender equality in all spheres of our societies, including education, employment, ownership of resources, access to justice, political representation, institutional decision-making, care giving and household and community management.

104. We support the work of UN Women in achieving gender equality and the empowerment of women in all aspects of life and bringing greater attention to the linkages between gender equality and the promotion of sustainable development.

B. ACCELERATING AND MEASURING PROGRESS

105. We recognize that goals, targets and milestones are essential for measuring and accelerating progress towards sustainable development and agree to launch an inclusive process to devise by 2015:

(a) A set of global Sustainable Development Goals that reflect an integrated and balanced treatment of the three dimensions of sustainable development, are consistent with the principles of Agenda 21, and are universal and applicable to all countries but allowing for differentiated approaches among countries;

(b) A mechanism for periodic follow-up and reporting on progress made toward their achievement.

106. We invite all stakeholders to join this process and request the UN Secretary-General to coordinate this process.

107. We propose that the Sustainable Development Goals could include sustainable consumption and production patterns as well as priority areas such as oceans; food security and sustainable agriculture; sustainable energy for all; water access and efficiency; sustainable cities; green jobs, decent work and social inclusion; and disaster risk reduction and resilience.

108. We consider that the Sustainable Development Goals should complement and strengthen the MDGs in the development agenda for the post-2015 period, with a view to establishing a set of goals in 2015 which are part of the post-2015 UN Development Agenda.

109. We also propose that progress towards these Goals should be measured by appropriate indicators and evaluated by specific targets to be achieved possibly by 2030, and request the Secretary-General for proposals in this regard.

110. We resolve to strengthen the capacity of all countries to collect and analyze data and information needed to support the monitoring of progress towards the Sustainable Development Goals. We request the Secretary-General, with the support of interested donors, the UN system, international organizations and other entities, to promote a global partnership in this regard.

111. We also recognize the limitations of GDP as a measure of well-being. We agree to further develop and strengthen indicators complementing GDP that integrate economic, social and environmental dimensions in a balanced manner. We request the Secretary-General to establish a process in consultation with the UN system and other relevant organizations.

C. MEANS OF IMPLEMENTATION

Finance

112. We call for the fulfilment of all official development assistance commitments, including the commitments by many developed countries to achieve the target of 0.7 per cent of gross national product for official development assistance to developing countries by 2015, as well as a target of 0.15 to 0.20 per cent of gross national product for official development assistance to least developed countries. To reach their agreed timetables, donor countries should take all necessary and appropriate measures to raise the rate of aid

disbursements to meet their existing commitments. We urge those developed countries that have not yet done so to make additional concrete efforts towards the target of 0.7 per cent of gross national product for official development assistance to developing countries, including the specific target of 0.15 to 0.20 per cent of gross national product for official development assistance to least developed countries in line with the Istanbul Programme of Action for the Least Developed Countries for the decade 2011-2020 in accordance with their commitments.

113. We call for the prioritization of sustainable development in the allocation of resources in line with the priorities and needs of developing countries, and for substantial increases in the provision of financing to developing countries for sustainable development.

114. We call for increased aid effectiveness, taking into account the Paris Declaration, the Accra Action Agenda and the Busan Partnership for Effective Development Cooperation in ensuring that aid is effective, accountable and responsive to the needs and priorities of developing countries. There is a need for greater coherence at both the international and national levels, including effective oversight of resources to ensure that developing countries have steady and predictable access to adequate financing, including by the private sector, to promote sustainable development.

115. We welcome the ongoing efforts to strengthen and support South-South cooperation and triangular cooperation. We stress that South-South cooperation is not a substitute for, but rather a complement to, North-South cooperation. We also stress that triangular cooperation should be further utilized as an effective modality for development cooperation.

116. We reaffirm the key role of the private sector in promoting sustainable development including through multi-stakeholder partnerships. Public policy should create a stable investment climate and regulatory framework conducive to long-term investment and socially and environmentally responsible behaviour by business and industry.

117. We call for the Global Environment Facility to be strengthened, with regularity in funding flows and reform of governance processes towards more transparent and democratic systems. We urge simplification of procedures and assistance to the least developed countries and SIDS in accessing resources from the GEF.

Science and Technology

118. We reaffirm the commitments related to science and technology contained in the Rio Declaration on Environment and Development, Agenda 21 and in the outcomes of other major United Nations Summits and Conferences.

119. We recognize the importance of strengthening the scientific, technological and innovation capacities of countries to promote sustainable development. In this regard, we stress the need for effective mechanisms, enhanced means, appropriate enabling environments, and the removal of obstacles to the scaling up of the development and transfer of technology to developing countries.

120. We agree to strengthen international cooperation conducive to investment and technology transfer, development and diffusion.

Capacity Building

121. We reaffirm the need for providing support to existing regional and sub-regional structures and mechanisms in developing countries and encouraging their creation, where needed, with the aim of

facilitating cooperation and the exchange of information, including capacity building, exchange of experiences and expertise to advance the implementation of the decisions at regional and sub regional levels.

122. We call for the immediate implementation of the Bali Strategic Plan for Technology Support and Capacity Building.

123. We urge the participation and representation of scientists from developing countries in processes related to global environmental and sustainable development assessment to strengthen scientific capacities in these countries.

Trade

124. We urge the members of the WTO to redouble efforts to achieve a universal, rules-based, open, non-discriminatory and equitable multilateral trading system and for an early balanced, ambitious and development-oriented outcome of the Doha Development Round of multilateral trade negotiations. We call for the full realization of the commitments made in the 2005 Hong-Kong Ministerial Declaration of the WTO in favour of the least developed countries.

125. We reaffirm that there is an urgent need for the international economic and financial institutions to work together to ensure that developing countries, particularly the least developed countries, are able to benefit from the advantages of the multilateral trade system and their integration into global markets.

126. We support the eventual phase out of market distorting and environmentally harmful subsidies that impede the transition to sustainable development, including those on fossil fuels, agriculture and fisheries, with safeguards to protect vulnerable groups.

127. We support the trade capacity building and facilitation activities of international and regional organizations which would assist developing countries, particularly the least developed countries, in identifying and seizing new export opportunities, including those created by the transition towards a green economy.

Registry/compendium of commitments

128. We welcome the voluntary commitments made at Rio+20 and invite the Secretary-General to compile them in a registry/compendium that will serve as an accountability framework.